جامعـــة د.مولاي الطاهر - سعيدة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 2015-1999

التخصص : السياسات عامة و التنمية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.
تخصص سياسات عامة و التنمية

من إعداد الطالبين:
يوب زكرياء
ملال كريمة

تحت إشراف:
د. زيدان جمال

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ د.زيدان جمال.....مشرفا و مقررا
الأستاذ د.بن دادة لخضر .....عضوا مناقشا
الأستاذ عتيق الشيخ .....رئيسا

السنة الجامعية: 2015 - 1436/2016 - 1437

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قال الله تعالى:

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ))

سورة التوبة 105

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص:

لعل المهمة الرئيسة للقطاع الزراعي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيه، وبالتالي فإن مفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني التأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين، والجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين معدلات التنمية الاقتصادية والقضاء التدريجي على أوجه النقص والعجز الغذائي ولن يتحقق ذلك إلا بإتباع سياسات زراعية مدروسة تتميز بالاستمرارية والمتابعة. كما أنه يعتبر من المكونات الرئيسية للأمن الإستراتيجي للبلاد ، و من تم أصبح لازما على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية لتشجيع الإستثمارات المحلية و الأجنبية

الكلمات المفتاحية : السياسة الزراعية ، الأمن الغذائي ، الاستثمار الفلاحي ، الصناعة الغذائية .

Abstract:

The most important mission of agricultural sector to any country is to providing alimentary security and for this reason algeria is one of countries which always seek to improve economy development by following strict strategy to eradication of any aspect of alimentary less.

He was also considered one of the main components of the strategic security of the county, and here and then because necessary to Algeria to develop the agricultural sector in order to bridge the food gap by encouraging local and foreign investment

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلمة شكر:

أتقدم بالشكر و التقدير إلى جميع الذين آزرونا خلال مراحل هذه الدراسة , كما أن الوفاء و العرفان يقتضي منا أن نقدم خالص الشكر و التقدير بعد شكر الله عز وجل , إلى كل من أسدى لنا بالنصيحة و قدم لنا يد العون و المساعدة ,

و نخص بالذكر الأستاذ الدكتور **زيدان جمال** الذي قبل بصدر رحب أمانة الإشراف على هذه المذكرة مقدمالنا يد العون و المساعدة حتى أنهيت هذه الدراسة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي :
إلى أطهر وجه على هذا الكون و أسمى قلب في هذا الوجود ,إلى من أهدتني نور عينها لأرى بها الدنيا إلى من غمرتني بعطفها و حنانها ,إلى منح صمودي و قوة و سر نجاحي : **أمي الغالية** أطال الله في عمرها.
إلى المعلم والمربي ,إلى الشمعة التي أنارت دربي, إلى من كان سندا لي : **أبي العزيز** أطال الله في عمره .
إلى اخوتي و أخواتي , إلى أختي الغالية **مريم** و ابنتها **رودينة** إلى أصدقائي الذين كانوا عونا لي **ميمونة, نصيرة , بوشتة .**
دون أن ننسى زميلي **يوب زكرياء** و كل من ساعدني في هذه الدراسة .

ملال كريمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إهـــداء

إلى من خالطت محبتهما شغاف الحنان

إلى من أقام في النفس الأود

إلى أولى الناس بصحبتي

إلى أمي وأبي أدام الله في عمرهما ومن عليهما بشفاءه وبرحمته والعمر المديد.

إلى إخوتي

إلى من قاسمتني عناء هذا البحث

إلى كل من يتذكره القلب و نسيه قلمي

إليهم أهدي هذا العمل

يوب زكرياء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطـــة المذكـــرة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الغذائي في سياق السياسات الزراعية و الدراسة في الأصول الإبستيمولوجية

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المطلب الأول:مفهوم الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

المطلب الثالث: مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي

المبحث الثاني: ماهية السياسات الزراعية

المطلب الأول:ى السياسة الزراعية

المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة الزراعية

المطلب الثالث: علاقة السياسة الزراعية ببعض المفاهيم الأخرى

الفصل الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر

المبحث الأول: مكانة السياسة الزراعية في الاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول: مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر (الموارد+ الإمكانيات)

المطلب الثاني: أهمية الزراعية في النصوص الرسمية (الدساتير و المواثيق والبرامج الحكومية)

المطلب الثالث: مكانة القطاع الزراعي في المخططات التنموية المعتمدة

المبحث الثاني: تطور السياسات الزراعية في الجزائر

المطلب الأول: السياسة الزراعية في عهد النظام الاشتراكي (1962_1989)

المطلب الثاني: السياسة الزراعية في عهد نظام اقتصاد السوق

المطلب الثالث: معوقات السياسة الزراعية في الجزائر

الفصل الثالث: سبل ترشيد السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: ترقية الاستثمار الفلاحي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه وأهميته

المطلب الثاني: مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: تطور سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر

المطلب الثاني: مؤسسات الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية الريفية

المبحث الثالث: ترقية الصناعات الغذائية أهميتها وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية أهيمتها و خصائصها

المطلب الثاني: آليات ترقية قطاع الصناعات الغذائية

خاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة عامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الزراعة بمفهومها العتيق هي كلمة مشتقة من كلمتين Ager أي حقل أو التربة و كلمة culture أي العناية و على هذا يمكن القول بأن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية , بذلك فإن الزراعة هي علم وفن و مهنة و مهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية و طريقة للحصول على العيش فالزراعة لها أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم للغذاء.

إن تطوير القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالتالي الأمن الغذائي يستوجب وضع سياسة زراعية عظيمة تنطلق من الواقع و بهذا تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة الأساليب و الإجراءات و التدابير التي يتم اتخاذها في وقت ما لتحقيق الأهداف الاقتصادية و اجتماعية معينة في المستقبل تلبي رغبات لأبناء المجتمع, و لا يمكن للسياسة الزراعية أن تحقق أهدافها إلا إذا توفرت على متطلبات و أهمها أن تكون صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني و أن تكون للسياسة الزراعية أهداف و غايات معينة تهدف إلى تحقيقها وفق رغبات أفراد المجتمع.

كما للتنمية الزراعية مركزا مهما و أول مهامها هو توفير الأمن الغذائي لجميع السكان و توفير فرص العمل لهم و بالتالي ترتبط السياسة الزراعية بزيادة الإنتاج و تحسينه كما و نوعا و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي , و يقصد بهذا الأخير قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة أو الاستثنائية و من بين أهم مقاومات التي يرتكز عليها الأمن الغذائي هي الخصائص الجغرافية و المناخية و البيئية و الأراضي الزراعية ثم الموارد المائية و البشرية و الحيوانية , و من جهة أخرى فللنشاط الزراعي مكانة رئيسية في الاقتصاد الوطني الجزائري كونه مصدر للسلع الغذائية و مصدرا لتوفير اليد العاملة و تكوين رأس المال.

كما يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي لتحقيق متطلبات السياسة الزراعية و نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي أصبح وضع استراتيجية فعالة ضرورة حتمية لنهوض بالقطاع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفلاحي و تجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها و ذلك من خلال وضع برامج وطنية تهدف من خلالها إلى التطوير و التجديد الفلاحي .

- الدراسات السابقة عن الموضوع:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات و الأبحاث حول موضوع السياسة الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر و للإثراء المعرفي و الوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها فإنه يمكن ابراز أهم الدراسات في مجال الأمن الغذائي و السياسة الزراعية فيما يلي:

فوزية غربي , كتاب بعنوان: الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي بدراسة حالة الجزائر سنة 2010-2011 و ذلك بهدف التعرف على دور القطاع الزراعي في توفير الغذاء حيث تعتبر القضية الأمن الغذائي بأبعادها السياسية و الفنية و الاقتصادية و الاجتماعية من القضايا التي أصبحت تحضى باهتمام كبير على كافة المستويات العلمية و مدى مساهمة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي من التعرف على أهم السياسات الزراعية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال بتبنيها النظام الاشتراكي ثم التحول نحو اقتصاد السوق .

كما حاول كل من الدكتور بديع القدو, سالم توفيق النجفي في كتابهما : التخطيط و السياسة الزراعية التطرق إلى مفهوم السياسة الزراعية و مدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري الذي يوفر للمشتغلين فيه, احتياجاتهم أو بذلك تكون السياسة الزراعية أسلوبا للعمل يستهدف تحقيق أهداف الرفاه الاقتصادي للسكان الزراعيين بواسطة برامج و مشاريع الإنمائية

.

الأهمية العلمية و العملية :

من الناحية العملية يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع ساعة على الساحة العالمية و محور الاهتمام الجميع بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقييم الاصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر خلال فترة (1962-1989) و (1990-2014) .

كما أن هذا البحث يطرح أمام المهتمين بشأن الأمن الغذائي بعض الحلول من أجل تدارك السلبيات, لتحقيق حالة من الأمان.

أما من الناحية العلمية فتتجلى أهمية هذا المبحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي , كما يسلط الضوء على خصوصيات السياسة الزراعية في الجزائر بالإضافة إلى المساهمة العلمية كمرجع يستفيد منه طلبة الباحثين في مجال الزراعات الغذائية .

دوافع اختيار الموضوع:

إن الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع كونه:

تعتبر قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة و كذا ارتباط مسألة الأمن الغذائي بالأمن القومي.

مدى مساهمة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

تشخيص الوضعية و الأسباب و التحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الأمن الغذائي.

الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي و الوقوف على مقومات السياسة الزراعية في الجزائر.

صعوبة العمل البحثي:

-إن القطاع الزراعي يفتقر إلى البيانات و الاحصائيات الدقيقة.

قلة المراجع مما حتم علينا التنقل إلى جامعات أخرى في المدن المجاورة.

إشكالية البحث:

هل يمكن للسياسة الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

ماذا نقصد بالأمن الغذائي؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما هي السياسة الزراعية و ما هي أم الاصلاحات التي عرفتها الجزائر في هذا القطاع؟

ما هي مساهمة الصناعة الغذائية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي في الجزائر؟

الإطار الزماني و المكاني في الدراسة:

ثم إجراء هذه الدراسة في الجزائر تحت إطار الزماني 1999 -2015 و تم اختيار هذه الفترة ذلك من أجل معرفة أهم التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و أهم الإصلاحات التي مرت بها بغية التقدم الاقتصادي للبلاد.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى : إن تحقيق الأمن الغذائي مقوم أساسي لاستقرار المجتمع , و هو مشروط بترشيد و تفعيل السياسات الزراعية .

الفرضية الثانية : عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة سياسات زراعية لم تحقق التنمية الفلاحية المطلوبة.

الفرضية الثالثة : تواجه السياسة الزراعية في الجزائر عدة تحديات و معوقات على مستويات التمويل ، الجهاز البيروقراطي , العقار الفلاحي, غياب الثقافة الفلاحية المنتجة .

الفرضية الرابعة : يستحيل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دون تنمية زراعية حقيقية ترتكز على الاستثمار الفلاحي و تنمية الصناعات الغذائية .

المناهج المعتمدة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي و هو المنهج الذي يساعد على الوصول إلى نتائج البحث و حل الاشكال و إثبات الفرضيات كما أن المنهج يعتمد على جمع المعلومات و البيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة و تحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة , إلى جانب منهج التاريخ الذي يقوم على دراسة الوقائع الماضية و ذلك لمعرفة تطور السياسة الزراعية في الجزائر منذ حصولها على استقلال ثم منهج دراسة الحالة الذي هو طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة فقط يتمكن من دراستها بعمق و دقة بجميع جوانبها بحيث تمكننا من معرفة سبل ترشيد السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجزائر من خلال معرفة مؤسسات الدعم الفلاحي في ظل المخططات الوطنية للتنمية الريفية .

اقترابات المنهجية :

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الاقترابات أهمها :

الاقتراب الإحصائي: تم جمع العديد من المعطيات الإحصائية و هي مؤشرات معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي, و في مجال المؤشرات القطاعية ثم استخدام مؤشرات لأهم المحاصيل الزراعية و الإنتاج الغذائي.

الاقتراب القانوني: يمكن إلى اعتمادعلى الاقترابالقانوني لتحليل النصوص تشريعية و التنظيمية التي تخص القطاع الفلاحي المعمول بها خاصة فيم يتعلق بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

الاقتراب السلوكي: يساعد الاقترابالسلوكي على توعية الفرد للتقليل من الفساد و الاستغلال غير العقلاني للموارد . و التشجيع على تكثيف الإنتاج و تحفيز الفلاحين على استغلال أقصى ما يمكن من أراضي الزراعية بهدف زيادة في الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي.

ملخص حول الخطة :قد تناولنا في موضوعنا **السياسة الزراعية و الأمن الغذائي في الجزائر (1999-2015)** : خطة متمكنةمن مقدمة و ثلاثة فصول الفصل الأول حول الأمن الغذائي و السياسة الزراعية دراسة في الأصول الايبستوموجية و يتكون من مبحثين المبحث الأول عن الأمن الغذائي مفهومه أبعاده و مسؤولياته . العوامل المؤثرة فيه ثم المؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي , و يليه المبحث الثاني حول ماهية السياسة الزراعية و مكانتها في الاقتصاد الوطني و علاقتها ببعض المفاهيم ثم الفصل الثاني و كان حول السياسة الزراعية في الجزائر و خصصنا المبحث الأول لمكانة السياسة الزراعية في الاقتصاد الوطني الجزائري و ما تمثله من مؤهلات بشرية و الموارد و الامكانيات ثم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحدثنا عن أهمية الزراعة في النصوص الرسمية و مكانتها في المخططات المعتمدة , أما المبحث الثاني فكان الحديث فيه عن تطور السياسة الزراعية في الجزائر منذ عهد الاشتراكية 1962-1989 إلى تحول و توجه نحو اقتصاد السوق (1990-1999) و (1999-2014) , و كذا معرفة بعض معوقات السياسة الزراعية في الجزائر , و يليه الفصل الأخير المتمثل في سبل ترشيد السياسة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر و قد تطرقنا في المبحث الأول عن ترقية الاستثمار الفلاحي , مفهومه و خصائصه و مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر أما المبحث الثاني فكان الحديث عن سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر و تطورها و معرفة مؤسسات الدعم الفلاحي في ظل المخططات الوطنية للتنمية الريفية و المبحث الثالث و الأخير تطرقنا فيه إلى ترقية الصناعة الغذائية مفهومها و أهميتها و خصائصها ثم واقع الصناعة الغذائية في الجزائر و أهم معوقات التي تواجهه ثم خاتمة عامة تضم أهم نتائج الدراسة .

و في الأخير نرجو أننا قد وفقنا في اختبارنا و طرحنا لهذا الموضوع الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتنمية الزراعية مستدامة و نرجو من الله التوفيق .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الأمن الغذائي في سياق السياسات الزراعية و الدراسة في الأصول الإبستيمولوجية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية , تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء و يعتبرها البعض بأنها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية .و مهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد ان هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية.1

كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الإقتصادية و الفنية و الإجتماعية و السياسية من القضايا التي تتلقى إهتماما واسعا على كافة المستويات ، و هو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة و ذلك لما لها من تأثيرات إقتصادية سياسية و بيئية و اجتماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول :ماهية الأمن الغذائي .

إن تعاريف الأمن الغذائي المتعددة و متنوعة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم .

المطلب الأول :مفهوم الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته .

1.مفهوم الأمن الغذائي :

يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كما و نوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم " [1].

و يعرفه أيضا البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني :" امكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم , و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية و التجارية على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات" [2].

أما الدكتورة فوزية غربي فتعرف الأمن الغذائي على أنه :" قدرة المجتمع على توفير الحاجيات التغذية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ".[3]

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية و الواردة ضمن الخطة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و الذي ينطوي على العديد من السياسات و البرامج و المشاريع التي من شأنها زيادة انتاجية السلع الغذائية أساسية من خلال استخدام الأمثل للمواد المحلية المتاحة و القضاء على كل صور الفقر و التلف لكل السلع الغذائية ابتداءا من المنتج و انتهاء بالمستهلك و ترشيد الاستهلاك في صور كافة لكل السلع الغذائية و تحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع و مستلزمات انتاجها , سواءا كانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي و منع التلوث بمختلف أشكاله و ذلك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية و تقليص التبعية الخارجية "[4]

---

[1] قصوري ريم مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير, الأمن الغذائي و التنمية المستدامة , حالة الجزائر – شعبة اقتصاد التنمية, جامعة باجي مختار عنابة سنة 2011.2012 ص59.60

[2] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسلية. مخبر هومة و اقتصاديات شمال افريقيا .مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في صناعات المحلية البلدية. الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية ص 23-24 نوفمبر 2014 .

[3] د.فوزية غربي. الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت حزيران/يونيو 2010 صفحة 53.52

[4] المرجع نفسه ص 53

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استخلاصا لما عرض من مفاهيم عن الأمن الغذائي يبدو بأن هذا الأخير يرتبط ارتباطا كبيرا بحاجات الأفراد الغذائية و التي يجب أن يعطى لها اهتماما حكوميا لما يمثله الأمن الغذائي من شرط و محدد مهم لأمن المجتمع و استقراره و اعتدال سلوك الأفراد و ذلك مصادقا لقوله تعالى ".... الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف " سورة قريش .

2-أبعاد الأمن الغذائي :

للأمن الغذائي أبعاد أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي في مدى الابتعاد أو الإقتراب أي بلد من تحقيقه أمنه الغذائي[1]

1.2- البعد الزمني :

تستطيع أي دولة التي تقسم الأمن الغذائي , تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة أو يتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم و الظروف الاقتصادية للبلد , و يتفاوت من حقبة زمنية لأخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية . و كذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في اشباع هذه الحاجات الغذائية , و الطرق المتبعة لانتاج و توزيع السلع الغذائية بالإضافة إلى الظروف الداخلية للبلد و التي تؤثر في مدى تمكن الفرد من اقتناء السلع الغذائية فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير المستهلكين الغذاء المطلوب دون أخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء [2] .

2.2- البعد الاقتصادي :

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها على الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية , مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية فهذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية حيث يجعلها موضوع عجز و مستمر في معظم تلك الدول . كما أن عملية الاستيراد السلع الغذائية تمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية مما يترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية كما يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد أركان أساسية للأمن الغذائي , و من المفروض أن

[1] قصوري ريم مرجع سابق صفحة 67-68

[2] الاستاذ عبد كريم صالح حمران مقال الركن الأخضر الأمن الغذائي الثلاثاء 2008/07/22م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدخل اللازم هو ثمرة العمالة و توظيف أفراد المجتمع أو بالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية .[1]

بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغاء الجيد و الصحة و سيرورة التنمية الاقتصادية .

3.2- **البعد الاجتماعي** :

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه إذ نجده يرتبط بمبدأ تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات و ضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغائية الضرورية لحياة الأفراد فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يعتبر الغذاء حق من حقوق انسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية لا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده فإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء و المطلوب منه , فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوك الأفراد و تصرفاتهم الاجتماعية , و يتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي و هذا له بالغ الأثر على جهودهم التنمية بمختلف أنواعها .[2]

و من الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد[3]:

أ- إن ضعف الانتاج الزراعي و الغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص , لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى .

ب- تفشي ظاهرة البطالة و ما ينجم عنها من آفات كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن العمل.

4.2 **البعد السياسي** :

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة بحيث توفر الغذاء المطلوب يؤدي غلى الاستقرار السياسي للبلاد و العكس صحيح إذ يعتبر الغاء سلاح استراتيجي تستخدمه الدول التي المتقدمة التي لديها فائض غذائي الذي تستخدمه كأداة ضغط على الدول النامية الفقيرة و في هذا السياق تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

- محدودية الدول المنتجة و المصدرة الرئيسية للسلع الغائية و في مقدمتها الحبوب .

---

[1] قصوري ريم , المرجع السابق صفحة 69-70

[2] قصوري ريم , المرجع نفسه صفحة 70

[3] عزت ملوك قناوي الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية, الدار الجامعية الجديدة للنشر, الاسكندرية 2005 ص 36

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية .
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في انتاج و تجارة الغذاء في العالم بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم[1] .

و للتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية نتطرق إلى العناصر التالية[2] :

أولا : الانخفاض في كمية الانتاج :

إن مستوى الانتاج و كذلك مستوى الغذاء المتاح في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا و كما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل و إذا ما طبقنا ذلك على الوطن العربي لوجدنا أن الانتاج يتميز بضالة المساحة المستغلة و التي تتزايد عن 16% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة .

ثانيا : مدى قدرة الانتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا :

يعتبر القطاع الزراعي محورا أساسيا في تأمين القاعدة الاقتصادية و الغائية للشعوب كما أنه يمثل الركيزة الأساسية في الإستقرارالاقتصادي و الاجتماعي و السياسي , و مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة بشكل هائل و اتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية و معدلات التنمية الاقتصادية و زيادة الطلب على المنتجات الغائية و الزراعية في ظل انخفاض المعروض منها و زيادة أسعارها.

ثالثا الاستثمار الزراعي:

يؤدي التركيز على تطوير القطاع الصناعي إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة و بالتالي انخفاض في معدل نمو المساحات المزروعة و كذا الانتاج لمختلف المحاصيل الزراعية و الأمر الذي يؤدي إلى الفجوة الغذائية .

5.2 **البعد الاجتماعي :**

و يمكننا توضيح هذا من خلال نقطتين أساسيتين هما :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا التزايد المتزايد في عدد السكان :

إن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية إذ أن نمو السكان السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر و انعدام الأمن الغذائي .

ثانيا محتوى الدخل :

يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو مما لا شك فيه أن مستوى الدخل يعكس على أسلوب التعامل و الاستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي و هو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام .

6.2 **الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء**:

قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو قطر أو اقليم تدهور أحادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية و عدم إعطاء أهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها و محاولة لمواجهة هذه التأثيرات البيئية و تحقيق الأمن الغذائي لابد منه:

- إدخال البعد البيئي في الدراسات الاقتصادية و الفنية و مشروعات الزراعة .
- إدخال الضوابط المحافظة على الأصناف و السلالات النادرة .
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي و التكثيف الزراعي مما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.
- تفضيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.[1]

3. **مستويات الأمن الغذائي**:

تتجلى مستويات الأمن الغذائي في الآتي:

1.3 **الأمن الغذائي المطلق**:

[1] عزت ملوك قناوي الأمن الغذائي العربي, المؤتمر العاشر للاقتصاد بين الزراعين الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.القاهرة سبتمبر 2002 ص 03 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحصي و هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل و من الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه إليه انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي كما أنه يفوت على الدول المعنية امكانية الإستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص و تقسيم العمل و استغلال المزايا النسبية .

2.3 **الأمن الغذائي النسبي**: يرتبط هذا المستوى من الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير السلع و المواد الغذائية كليا و جزئيا و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام .فمفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساس توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى و بالتالي فمفهوم الأمن الغذائي النسبي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .[1]

و بهذا المفهوم فالأمن الغذائي النسبي يتأسس من ثلاثة مرتكزات أساسية هي : وفرة السلع الغذائية ووجود أسعار الغذائية في السوق بشكل دائم , أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.[2]

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي .

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي :

1- **العوامل الديمغرافية** :

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة , فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الانتاج الزراعي في نفس الفترة , فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض و طلب الغذاء , كما أن التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البيت الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة , مما يؤدي في تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق , كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية و تغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك

[1] فوزية غربي , المرجع نفسه صفحة 52-53

[2] عبد الكريم صالح عمران , المرجع السابق صفحة 02

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

, كما يصاحب النمو الاقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف و الحضر , بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف و ازدياد سكان الحضر , و يؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

و بالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.[1]

2- **العوامل الطبيعية**:

يعزى الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها :

1- إنخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية .

2- إعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام لآخر .

3- عدم كفاية مصادر المياه و سوء استغلالها و الميل نحو انتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

4- التصحر و التعرية و التحولات التي يعرفها المناخ و دور الإنسان في استنزاف اللاعقلاني للخبرات الطبيعية و تدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.[2]

3- **العوامل التكنولوجية**:

تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء و التربة الزراعية , و قد عرفتها منظمة " فاو" على أنها :" تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله و ادخال تحسينات على النباتات و الحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه الاستخدامات نوعية محددة " و الملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة , مما ساهم بشكل كبير في تدني انتاجية المحاصيل و هدر الموارد

[1] ريم قصوري , المرجع السابق صفحة 70-71

[2] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .مخبر العولمة و الاقتصاديات شمال افريقيا مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية .الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية .الشرق اليومي 23-24 نوفمبر 2014

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الطبيعية و عرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي .

4- العوامل المادية و المالية :

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة , و هي لا تتناسب مع أهمية استراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث أهمية النسبية لوزنه الديمغرافي .

يعني الأمن الغذائي إذن حصول الأفراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء , حيث يشترط في هذا الغذاء أن يتصف بالنوعية الجيدة و أن يحقق السلامة و عليه أصبح من المهام الرئيسية للدول و الحكومات الحديثة حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين و مواجهة إختلالاتالغذائية نتيجة العوامل الداخلية و الخارجية , لكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة و يسر نظرا للعقبات التي تواجه آلية استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي و على رأسها نجد مايلي:

- قدرة الموارد المائية و تركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب .
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي, و ضعف الخدمات الزراعية المساندة .
- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الإكتفاء الذاتي .
- تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق و التصنيع الزراعي .[1]

5-عامل الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعاتالاقتصادية الأخرى و في كثير من استراتيجياتالتنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم و كثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة و القطاعات الأخرى كما لا تعطي اهتمام كبير لتعزيز البحث و الاستثمارات في الزراعة فكثير من اقتصادي التنمية لا يعبروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا رغم قول بعض

[1] استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي , المرجع السابق,ص24

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإقتصاديين :" إن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين و اليابان ".

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة و في المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة لحد من التبعية الغذائية للخارج و تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري و القومي .

بالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن القول أن من أهم أسباب العجز الغذائي تمكن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار للمواد و الطاقات اللازمة للتنمية الزراعية, من موارد طبيعية و بشرية و مالية كما يعد الفقر سبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي.

المطلب الثالث : مؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي .

يقصد بمؤشرات الأزمة الغذائية بتلك المؤشرات التي تعكس مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تدبير احتياجات الغذائية و التي يمكن تحديدها في الآتي :

1 **الاكتفاء الذاتي الغذائي** :

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي على أنه :" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و على الموارد و امكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا ".

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها :[1]

1.1 **الطابع الايديولوجي لهذا المفهوم** : حيث يعتبر مفهوم اكتفاء الغذائي الكامل مفهوما عاما و غير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي و تاريخي محدد كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة ايديولوجية .

2.1 **نسبية مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي** : و تتجلى هذهالنسبية في الغموض الذي يسود الاجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي و في هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي و المعيشي للمجتمعات .

3.1 **عدم الامكانية تحقيق هذا الهدف عمليا** : إذ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا , إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة و قدرتها على الوفاء في احتياجاتها.

[1] عبد الكريم صالح حمران , المرجع نفسه ص 03

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4.1**مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم** : و يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل , إذ إن الموارد الزراعية محدودة و قطاع زراعي هش, لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغييرات المناخية , مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد و رغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل , فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الإستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن .

و على العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوما خياليا , بل هناك ميل إلى رفضه على اعتبار أنه يؤدي إلى ايقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالموارد الغذائية مع الدول الأخرى .[1]

و يعترف الاكتفاء الذاتي أيضا على أنه :" قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجيات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة للانتاج المواد الغذائية محليا و بالتالي فهو أمن غذائي ذاتي"

و لتلبية خطة الاكتفاء الذاتي يجب مراعاة مايلي : [2]

1- محدودية المراد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فضلا عن الظروف المناخية التي تعتمد على المنافسة و التبادل التجاري .

2- الانفتاح التجاري العالمي خاصة " في ظل الدول خاصة " تطبيق قانون النسبية

3- التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية .

4- ارتفاع مستويات المعيشية و ما يترتب عنه من تنوع طلبات السكان للغذاء .

بالتالي فإن الاكتفاء الذاتي ليس من مصلحة معظم الأقطار و لكن الأهمية الأساسية في الاكتفاء الذاتي كانت في السلع الغذائية الأساسية .

2- **الفجوة الغذائية** : تشير الفجوة الغذائية الفارق الحاصل بين الكمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي و ذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية و بروتينات و تعد الفجوة الغذائية

[1] فوزية غربي ' المرجع السابق صفحة 51-52

[2] فوزية غربي ' المرجع نفسه صفحة 52

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشكلة معقدة و مركبة تتداخل فيها العوامل السياسية و الاقتصادية داخلية و خارجية من الناحية الداخلية , تتعلق بالسياسات و طبيعة النظام أما العوامل الخارجية فتكون مرهونة بالتحولات الاقليمية و الدولية على مستوى الدول و المنظمات و الهيئات المختلفة [2] هذا ما يؤدي إلى التأكيد بأن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين أساسيين و هما: [1]

- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية , تؤدي إلى الانكماش حجم الفجوة الغذائية و العكس صحيح .
- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية , تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية .
- كما يمكن تحديد فجوة الأمن الغذائي و ذلك من خلال مؤشرين اثنين هما :[2]

1)- مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي الذي يستعمل في تحدي الأمن الغذائي الفعلي و هو الفرق الحاصل بين الصادرات و الواردات الغذائية و هذا المؤشر يعتمد على تبادل تجاري غذائي من الجانبين: الاستيراد و التصدير.

2)- مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء مقارنة للموارد الغذائية و هو الفرق بين قيمة الواردات الغذائية و ما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية فهو يقيس الفجوة الفعلية.

3- **مفهوم التبعية الغذائية** :

التبعية لعبورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين قد تكون على مستوى السياسي

أو الاقتصادي... و عليه فإنها تعني عدم قدرة الدولة على تلبية حاجاتها للسكان من الموارد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي , و تكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة مع وجود المنظمات الدولية الاقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات و تشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية .[2]

[1] كنية عبد الحفيظ .المرجع نفسه ص 20

[2] جميلة لرقام .الأمن الغذائي في الوطن العربي , أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر لسنة 2006 صفحة 20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مؤشرات التبعية الغذائية :

تعد المؤشرات التي تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي و من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:[1]

- مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد لبيان ما إذا كانت الدولة المعنية تعتمد عن دولة واحدة أو على عدد محدود من الدول للحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية.
- نسبة اعتماد الدولة على استيراد الأغذية .
- نصيب الفرد من الحبوب بالكيلوغرام .
- نسبة المدفوعات من الواردات الغذائية إلى حصيلة منظورة و غير المنظورة و تعتبر الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية 30% أو أكثر من حصيلة صادراتها في وضع محرج و من ثم تقع في منطقة التبعية و تعتبر الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من 10% من حصيلة صادراتها ضمن منطقة الاستقلال .

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة, قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة و للعوامل الخارجية لتتحكم فيها, و إنما يجب السعي و بكل جدية أي ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي و توسيع قاعدة العمل المنتج و تحسين الإنتاجية.

المبحث الثاني :ماهية السياسات الزراعية .

قبل البدء في إلقاء الضوء على مفهوم السياسة الزراعية فإنه يقتضي فهم الزراعة قطاعا عاما في الاقتصاد الوطني و نظرة الأفراد لهذا القطاع فالزراعة كانت و لا تزال تعد جزءا مهما من الاقتصاد الوطني في البلدان المتقدمة و المتخلفة.[2]

كما يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية , بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان و مع تطور القطاعات الأخرى , يبقى القطاع الزراعي يحتل أهمية كبيرة بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم , و في الجزائر على الرغم من تنوع

[1] د. فوزية غربي المرجع نفسه ص 54

[2] د.بديع جميل القدو , سالم توفيق النجفي, التخطيط و السياسة الزراعية , العراق وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة الموصل ص 55

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القطاعات الاقتصادية و تعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني , أهم من القطاعات التي حظيت باهتمام الدولة , و تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و في تأمين و توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة من المناطق الريفية , و كذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان , و مساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما, بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الانتاج إلى الخارج و الحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية , و دون أن ننسى دور على عائد الإنتاج الزراعي و ما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني .[1]

و بصورة عامة إن القطاع الزراعي هو قطاع هام في الإقتصاد الوطني فهذا يعني عدم امكانية الفصل بين البرامج الزراعية و البرامج الاقتصادية العامة أن السياسة التي تتبعها الدولة نحو الزراعة من الخطأ أن ينظر إليها منفصلة عن باقي قطاعات الدولة , لأن ما يصرف على الزراعة ربما يكون كله من الزراعة نفسها و كذلك العاملون بالزراعة هم منتجون في الاقتصاد الوطني سواءا أنتجوا سلعا استهلاكية أو انتاجية و من هذا ندرك الترابط المتين و القوي بين الزراعة و الاقتصاد الوطني[2].و هو ما سنتطرق إليه فيما يلي :

1- توفير الاحتياجات الغذائية للسكان :

للتنمية الزراعية أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية و المنتجات الحيوانية , سواءا من خلال رفع الانتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة و هو ما يمثل التوسع الرأسي , أو زيادة الرقعة الزراعية و هو ما يمثل التوسع الأفقي حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواءا من الناحية الكمية أو النوعية و تعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية إذ أن معالجة نقص الغذاء و توفيره في ظل طبيعة الطلب عليه

[2] د.غربي محمد, القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية دعم الاستثماري في ضل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة 2011-2012 ص 31-32

[2] بديع جميل القدو, سالم توفيق النجفي , مرجع نفسه ص 20

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية و يخفض من أسعار السلع هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية للأفراد المجتمع, كما أنه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي[1].

2- **توفير الموارد النقدية** :

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير الموارد النقدية و استخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال التوسع في انتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من مميزات نسبية في انتاج بعض المحاصيل الزراعية و توجيهها لأغراض التصدير و بالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات و جذب الوسائل التكنولوجية لرفع الانتاجية و زيادة حجم الإنتاج .[2]

3- **مساهمة القطاع الزراعي في توفير منصب الشغل** :

القطاع الفلاحي دور كبير في توفير منصب الشغل و تقليص من نسبة البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36% من مجموع السكان في سنة 2006م و أن نسبة السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر ب 2% سنويا بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان ب 1.8%و هو ما يبينإمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية و لكم ما يجب الاشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الفجوة الريفية , البطالة المقنعة و البطالة الموسمية و أن نسبة كبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون لصفة مؤقتة[3].

4- **تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية** :

تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية , لما تقدمه من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الانتاجية الصناعية و إن تطور الصناعات المحلية خاصة

---

[1] محمد غردي , القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية, سنة 2011-2011, ص 12-13

[2] محمد غرديمرجع نفسه ص 14

[3] د.سالم النجفي .أستاذ اقتصاد الزراعي , التنمية الاقتصادية الزراعية , الطبعة 2 سنة 1987 ص 28

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الغذائية منها مرتب بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الزراعية , و من هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التمنية الاقتصادية الوطنية إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الزراعي .[1]

5- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني :

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة بالجزائر و ذلك من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و بما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة في المناطق الريفية , فتختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة و الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع و مدى تطوره .

و في الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني و توفير الدخل بنسبة كبيرة من السكان و في الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل , الذي يعتبر من أهم مؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد .[2]

6- القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية :

إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول المزارعين و من ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق باعتباره في القطاع الزراعي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية , فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي و غيرها و هكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية أخرى , كما أن عملية تطوير الزراعة تتطلب استخدام أوسع الأسمدة و المبيدات و الآلات و المعدات الزراعية , مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة .

مما سبق نستنتج أن القطاع الزراعي دورا هاما و أساسيا في التنمية الاقتصادية و التنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل و بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان , و في توفير العمالة للقطاعات الأخرى و مصدر

[1] محمد غردي , مرجع سابق ص 14-32

[2] محمد غردي , مرجع نفسه ص 14

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد الأولية لها و منفذا للمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره [1].

أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية :

إن الدراسات و الشواهد التاريخية تؤكد أن القطاع الزراعي دورا و أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية سواءا كان ذلك من خلال التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة أو الدراسات المعاصرة للدول النامية .

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الأساسية , و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية سواءا من حيث استيعاب اليد العاملة أو المساهمة في تكوين الدخل القومي , و لو ذلك يختلف من دولة لأخرى و كذلك زيادة معدل التصنيع يتطلب عنصر العمل و توفير المواد الأولية و طبعا فإن مهمة القطاع الزراعي هو تلبية هذه المتطلبات فإذا كانت الزراعة مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية و غيرها من المواد فهي كذلك مسؤولة عن امداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية كالغذاء و الكساء بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية مثل **رأس المال و المواد الأولية و الموارد البشرية** و لهذا فإن تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى , فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد على دفع عجلة التنمية و بالتالي التقدم الاقتصادي كما يمكن أن تكون عكس ذلك إذا لم تنل العناية و الاهتمام الكافيين .

كما تحتل التنمية الزراعية مكانة مهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة كما أنها تلعب دورا رئيسيا في تسيير سياسات التوسع الصناعي في إتجاهات عديدة و لهذا لابد أن تنال الزراعة ما تستحقه من الاهتمام في مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[2]

و بالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي إتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا و كليا من خلال مساهمته الناتج المحلي الإجمالي و تسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي , بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لأغلب السلع الغذائية .

---

[1] د. سالم توفيق النجفي , مرجع سابق ص 28

[2] د. سالم توفيق النجفي , عبد الرزاق عبد الحميد شريف السياسة الاقتصادية الزراعية جامعة الموصل 1990 ص 16

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن التنمية الزراعية تعتبر أمرا لابد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بدوره في مجال التنمية الاقتصادية و من أجل بدء عملية التنمية هذه لابد من استغلال الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة و فعالية , و لضمان استمرارية التنمية يجب السعي على زيادة الموارد المتاحة و تطوير الخدمات الانتاجية و ادخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية .[1]

- **مضامين السياسة الزراعية** :

إن السياسة الزراعية تضم سياسات فرعية تستهدف تحقيق السياسة الزراعية بحيث نجد:[2]

- السياسة السعرية للمنتجات الزراعية .
- السياسة التسويقية للمنتجات الزراعية .
- السياسة التحويلية للنشاطات الزراعية .
- السياسة الإنتاجية الزراعية .
- السياسة الحيازية و استصلاح الأراضي .
- السياسة الضريبية للأنشطة الزراعية .
- السياسة الاستيرادية و التصديرية و العلاقات الدولية للمنتجات الزراعية .

أما على حسب الدكتورة " فوزية غربي " في كتابها **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر** فمضامين السياسة الزراعية هي : [3]

1- **السياسة السعرية الزراعية** :

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية و هي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي , و يقصد بها مجموعة من الإجراءات و القرارات و القوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية و الإستهلاكية , و هي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع , و من ثم في المستوى المعيشي , و تلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي .

[2] عبد الوهاب مطر الداهري , الاقتصاد الزراعي , الطبعة الأولى , العراق , بغداد 1980 , ص 25
[2] عبدالوهاب مطر الداهلي ، مرجع نفسه ص 25
[3] فوزية غربي , مرجع سابق ص 119

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و تتسم أسعار السلع الزراعية ببعض السمات و الخصائص يتطلب الأخذ بها عند رسم السياسة السعرية و من هذه السمات :

أ- تعرض أسعار السلع الزراعية للتذبذب سواء كان في الموسم الواحد أو في المواسم المختلفة نتيجة ظروف العملية الإنتاجية الزراعية خاصة " الظروف الطبيعية المناخية .

ب- ضعف مرونة الطلب السعرية و الداخلية للعديد من السلع الزراعية و خاصة الغذائية منها, مما يعني أن تذبذب الإنتاج الزراعي يكون مصحوبا عادة بتذبذبات حادة في الأسعار الزراعية و دخول العاملين في الزراعة .

ت- ضعف العلاقة بين أسعار السلع الزراعية و حجم المنتج و ذلك بسبب تعذر استجابة العرض لتغيرات السعر في الأمد القصير .[1]

- **أهداف السياسة السعرية الزراعية** :

تختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية و دوافعها من دولة لأخرى و من مرحلة النمو الاقتصادي إلى آخر تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية التي تتغير بدورها تماشيا مع درجة تطور اجتماعي و الاقتصادي للدولة . و بصفة عامة يمكن حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي :

- تحقيق الإستقرار في دخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات و اتسامها بالاستقرار

و تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك .

-الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة تبعا للدخول المتاحة .

-تعديل هيكل الصادرات و الواردات بما يتفق في تحسين ميزان المدفوعات .

-تحقيق الترابط و التكامل بين الزراعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى , و مساهمة الزراعة في تنمية مختلف القطاعات .

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي و غيره من القطاعات الأخرى .

[1] فوزية غربي , مرجع سابق ص 120

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن السياسة السعرية الاقتصادية ليست سوى واحدة من السياسات الاقتصادية التي تستخدم لمعالجة المشكلات الاقتصادية و الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

2- **السياسة التسويقية الزراعية** :

يتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل و تخزين و نقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك الأجنبي و المحلي . و بالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة و فرض التوظيف الاقتصاد الوطني و لهذا يمكن اعتباره مؤشرا إيجابيا على مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الوطني و تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية : [2]

- ضمان الإستقلال الوطني و يتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي و تنويع الإنتاج .
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي, و يأتي ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا و تنمية الموارد البشرية و تحسين كفاءة رأس المال .
- السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية , و تفعيل التسويق الزراعي و خلق فرص العمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل .
- و من الناحية التاريخية فإن المجالس التسويق الحكومية تعتبر من بين أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية التي يعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمي عام 1929 م حينما اعتبر الفشر التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في وقوع الأزمة.

3- **سياسة الهيكلة الزراعية**:

هي التي تكون موجهة إلى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي , و تهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيماتها , و التقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تنسى في العمليات المختلفة التي تهدف إلى احداث تغييرات و تحدث هذه التغييرات من خلال

[1] المرجع نفسه ص 120-121

[2] د. سالم توفيق النجفي , عبد الرزاق عبد الحميد شريف, مرجع سابق ،ص 120-121

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة , و كذا جزء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات و المخرجات لنظام زراعي قائم , أو يقدم نظاما زراعيا جديدا . [1]

و من بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية كتغيير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى و ذلك حين يتم الاعتماد على التكنولوجيا كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجلب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة فتضطر الزراعة إلى إعادة هيكلة شؤونها تبعا للمستجدات .

و من بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية , و الملكية العقارية و كل تلك الجوانب الاهتمامات البيئية و الآثار المتبادلة بين العمل الزراعي و المحافظة على البيئة , بحيث تسعى السياسة الهيكلية إلى تفادي أي إخلال بالبيئة و تدهور مواردها المختلفة إلى جانب الاستغلال العقلاني للموارد .[2]

إن مختلف السياسات الزراعية سواءا الهيكلة و السعرية و التسويقية هي متكاملة فيما بينها .[3]

المطلب الأول :السياسة الزراعية .

تعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية و الاجتماعية , فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية و الخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة .[4]

1- مفهوم السياسة الزراعية :

يقصد بالسياسة الزراعية :" ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الذي يجري تطبيقه قي القطاع الزراعي متضمنا مجموعة من البرامج تستهدف تحقيق أهداف محددة " كما قد تعددت تعاريف السياسة الزراعية إلا أن معظمها يشير إلى أنها : " عبارة عن الإجراءات العلمية التي

---

[1] فوزية غربي, مذكرة الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية , طروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2007-2008 ص 123-124-125

[2] بن عبد الحق نفاث ، دور التسويق في تحسين الأمن الغذائي الإشارة في حالة الصناعات الغذائية الجزائرية , جامعة ورقلة , الجزائر عدد 09-2011

[3] فوزية غربي , المرجع السابق صفحة 125-126

[4] د. رقية خلف حمد الحيوي, السياسات الزراعية و أثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية لبنان بيروت الطبعة الأولى, أيار/مايو 2012 ص 13

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقوم بها الدولة و تتضمن مجموعة من الوسائل و الأساليب الإصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي :..[1]

تتمثل السياسة الزراعية في :" مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي , و هي تتمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية " [2]

كما تعرف أيضا بأنها : " فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة , يتم رسمها و إعدادها و تطبيقها في القطاع الزراعي , و يتم التنسيق و التكامل بينهما و بين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة " [3]

و السياسة الزراعية يمكن النظر إليها كذلك بأنها عمل عام يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي و الاقتصادي للمزارع و المجتمع الريفي بصورة عامة [4]

مساهمات القطاع الزراعي في التنمية :

تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة و كثيرة تسعى إلى تحقيق التنمية , و من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي :

1- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء :

إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية و ذلك لارتفاع مستوى الإستهلاك نتيجة ارتفاع مستوى الدخل من جهة و لمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى و لهذاا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان , حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه , مهما بلغ الإنسان و الدولة من تقدم .

و هذا ما يتطلب جهدا كبيرا و عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص المحلي عن طريق الاستيراد خاصة في الدول النامية التي هي في حاجة لاستيراد الآلات و المعدات التي لا يمكن الحصول عليها محليا .[5]

---

[1] د. بديع جميل القدو , د. سالم التوفيق النجفي , مرجع سابق ص 18-19

[2] .د.فوزيةغربي,الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي, المرجع السابق ص 129

[3] .د.فوزية غربي , الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية , أطروحة دكتوراه 2007-2008 ص 109

[5] .د. بديع جميل القدو , د. سالم توفيق النجفي , مرجع سابق ص54

[5] مسكية بوفامة و فوزية غربي " الاصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري و تأثير ذلك على المناخ ،كلية علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة , جامعة الجزائر 2006, ص 24 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و لهذا فإن الاهتمام بتوفر المنتوجات الغذائية محليا يقدر عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية و في مجال تحقيق الأمن الغذائي , حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم , و خاصة في الدول النامية هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية و بين مقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات فعلى مستوى العالم العربي إرتفع الحجز التجاري من 9.9 مليار دولار سنة 2001 ليبلغ 21.4مليار دولار سنة 2002 كما أن العجز يتفاوت من دولة إلى أخرى ففي الجزائر بلغ حوالي 2824 مليون دولار , في حين بلغ حوالي 2335 مليون دولار في مصر .[1]

2. **تقليص أو سد الفجوة الغذائية** :

يحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة, و كلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلص الفجوة , و العكس صحيح , كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة .

و في هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد و تقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصرفية .كما أن الاستنزاف المتزايد للموارد المالية من أجل سد الفجوة الغذائية سوف يؤدي إلى الدخول في المديونية إذا لم تشفع المحروقات في تغطية العجز بين الصادرات و الواردات .كما قد تؤدي الفجوة الغذائية لبعض الدول النامية إلى طلب معونات من الخارج و مما لاشك فيه أن استمرار تلقي المعونات من الخارج بنفس من حقيقة الاستغلال السياسي للبلاد .[2]

3- **المساهمة في تأمين النقد الأجنبي** :

يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي و ذلك من خلال زيادة صادراتها و عن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة على التوسع في الإنتاج الزراعي و من الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد المصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية و الزيادة في حجم الاستثمار .

[1] جامعة الدول العربية .المنظمة العربية للتنمية الزراعية , التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2004 ص63

[2].hersiabdurahman : les mutations des structures agraire e, algerie depuis 1962 .OPU. alger 1981 page 68-70

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و هذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية و بالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي .

و للزيادة في الاستثمار و التصدير الفلاحي , يجب أن لا يعتمد على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات بل يجب تتويج صادرات المنتوجات الزراعية حتى يمكنها أن توفر النقد الأجنبي .[1]

4- الزراعة كمصدر لليد العاملة :

إن التقدم الصناعي و ما يترتب عنه من توسع في الخدمات و في القطاعات الأخرى غير الزراعية يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة و من أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي و يكون هذا الأخير مصدرا لليد العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة و ممكنة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية و هذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل و بالتالي اتجاه القوة العاملة (اليد العاملة) الزراعية نحو الانخفاض , حيث يتجه الفائض إلى القطاعات الأخرى إما كانت كثافة السكان في الريف منخفضة و هناك تحسن ملجوظ في الأنتاجية الزراعية فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي .

و قد تكون الزراعة مصدرا لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل نسبة سكان غير الزراعيين حيث يؤدي ذلك إلى التحول من الريف إلى المدينة و ذلك حتى لو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير و هذا يقود إلى تناقض نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية بالتالي الاهتمام الأكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائما في حالة توسع و طلب مستثمرين على اليد العاملة .[2]

5- مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال :

[1] فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي مرجع سابق ، ص 25

[2] مسكية بوفامة, فوزية غربي , المرجع السابق ص 26

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لاستراتيجية متكاملة و مستمرة نظرا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير و تنمية القطاعات الأخرى و هذا غير كافي .

إن أي دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حالة ماسة إلى رأس مال لتمويل المشاريع التنمية و حتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية ما عذا في بعض الدول النفطية أو ذات ثروات المعدنية المعتبرة حيث تساعدها عواقب ذلك في سد حاجاتها من رأس المال و هذا لن يؤدي إلى استغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك و خصوصا في المراحل الأولى للتنمية .

إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية و هذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان مما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة و هذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من قطاعات أخرى .

و من جهة أخرى يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال و ذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي و خاصة الكبيرة منه, حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع فمثلا : قد ساهم القطاع الزراعي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بحوالي 80%من ايرادات الميزانية العامة للدولة كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع و التنمية الاقتصادية العامة في روسيا .[1]

المطلب الثاني :أهداف و أنواع السياسة الزراعية .

تساهم السياسة الزراعية في تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع .

-الأهداف السياسة الزراعية : [2]

لم تعد الزراعة ذلك القطاع الصغير في الاقتصاد الوطني الذي يوفر للمشتغلين فيه احتياجاتهم بل تطور المجتمع و تعددت رغبات الأفراد فيه , و بدأ الناس يشعرون بأهمية

[1] جامعة الدول العربية , المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير الاقتصادي العربي الموحد , سبتمبر 2004 ص 65

[2] د. بديع جميل القدو , د. سالم توفيق النجفي , مرجع سابق 58-59

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وجودهم في المجتمع و المسؤوليات التي تقع على عاتق كل منهم و تكون السياسة الزراعية أسلوبا للعمل يستهدف تحقيق أهداف رئيسية كالرفاه الاقتصادي للسكان الزراعية من خلال السيطرة الاجتماعية و بواسطة البرامج و المشاريع الانمائية و بصوره عامة فإن أهداف السياسة الزراعية لأي دولة تتحدد بالمتغيرات التالية :

أ- إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة الأفراد .

ب- زيادة الكفاءة .

أ – إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام كافة الأفراد :

تستهدف السياسة الزراعية بصورة أساسية إتاحة مبدأ تكافؤ أمام كافة المزارعين و ذلك من خلال التشريعات الزراعية و الخاصة بالحد من تراكم الثروات و تركزها لدى فئة محدودة مما يترتب عليه تركيز الفائض الاقتصادي الزراعي لدى مجموعة من الأفراد بينما يسود الفقر و الحرمان الفئة الأوسع من المزارعين و من ثم تنعدم السيادة مبدأ تكافؤ الفرص أمام المزارعين .

و يتحقق هذا الهدف من خلال إتجاهين أساسين يضم الأول السياسات التوزيعية التي تستهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين المزارعين و من ثم تساوي قواهم الشرائية إلى حد بعيد مما يترتب عليه خلق طلب فعال يعمل على تنشيط و تحفيز التنمية الاقتصادية , و قد يحصل ذلك من خلال برامج الضمان الاجتماعي أو الاعانات النقدية المباشرة أما الاتجاه الثاني فهو يضم السياسات التنظيمية , و ذلك من خلال التشريعات التنظيمية و ذلك بواسطة تحديد ساعات العمل أو تحديد حدود دنيا للأجور الزراعية و تحديد الملكية الزراعية .

ب -زيادة الكفاءة :

عند الكلام عن حكمة الكفاءة efficiency و يقصد بها إما فنية Technical أو اقتصادية Economic و هما مختلفان عن بعضهما البعض .

أولا الكفاءة الفنية :

تعرف بأنها نسبة بين الناتج output و العوامل الداخلية input أو أنها النسبة بين النواتج النهائية مقسومة على الوسائل المستعملة و قد يطلق عليها ب نسبة الكفاءة Efficiency ratio

و الكفاءة و نسبة الكفاءة تعتمدان على ما تضمن في الناتج و العوامل الداخلية في الإنتاج و السلع المنتجة كما يستعمل مصطلح الكفاءة في الأبحاث الاقتصادية و اختيار أنواع متعددة من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحاصيل و غيرها و بالنسبة للسياسة الزراعية نحتاج إلى نظرة أوسع لهذا المصطلح فتستعمل الكفاءة الاقتصادية بدل الكفاءة الفنية.[1]

ثانيا : الكفاءة الاقتصادية :

عند قياسنا الكفاءة الاقتصادية من الضروري استعمال قاعدة غير التي استعملناها في الكفاءة الفنية , فالكفاءة الاقتصادية تقاس بواسطة أسعار و كميات السلع المنتجة مقترنة بأسعار و كميات العوامل المستخدمة فأعلى كفاءة اقتصادية يتوصل إليها عندما لا يمكن أن نستبدل توظيف العزامل المستعملة و من ثم تحصل على زيادة في المجموع الإنتاج من السلع و الخدمات بقاء المتغيرات بدون تغير , و نحصل على الكفاءة الاقتصادية المثلى عندما نستخدم جميع الموارد في أفضل مجال للاستثمار أي أن نصل إلى حالة تكون فيها جميع الموارد مستخدمة في صور مثلى .

اما عن الدكتور سالم النجفي في كتابه السياسة الاقتصادية الزراعية فيرى أن أهداف السياسة الزراعية تتجلى في :[2]

-خلق فرص متكافئة للعاملين في القطاع الزراعي مع العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-العمل على تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في النشاط الزراعي .

-تعظيم الإنتاج الزراعي بما يسد احتياجات الاستهلاك و التصدير .

-إن المعيار الأساسي لتحديد الأهداف الاقتصادية للقطاع الزراعي هو القدرة على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية من خلال هدفين رئيسيين هما العدالة الاجتماعية و تعظيم الناتج القومي.[3]

-كذلك من بين الأهداف السياسة الزراعية التي تسعى إلى تحقيقها و التي تتمحور أساسا في تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة , و استغلالها بشكل يحول دون استنزافها و تدهورها بأساليب لا تتعارض مع شروط التنمية الزراعية المستدامة .

---

[1] د. عبد الرزاق عبد الحميد شريف , السياسات الاقتصادية الزراعية , أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد , كلية الزراعات و الغابات , جامعة الموصل سنة 1990, ص 101

[2] د. بديع جميل القدو ، د. سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق ، ص 60-61

[3] د.سالم توفيق النجفي ، عبدالرزاق عبدالحميد شريف ، مرجع سابق ، ص 102

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- أنواع السياسة الزراعية :

يمكن تصنيف السياسات الزراعية إلى ثلاثة مجموعات بالرغم من وجود بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها.[1]

أ – سياسات التوجيه الزراعي :

و يسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوربا الغربية) و تجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية و التدخل الحكومي , و هدف سياسات التوجيه الزراعي يمكن في تحسين فعالية النشاط الزراعي و لم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف , و لقد أعطت هذه السياسات نتائجها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة و من ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية .

ب-سياسات الإصلاح الزراعي :

و طبقت في معظم البلدان النامية من آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية و بعض الدول الأوربية , و قد كانت منطلقات هذه السياسات الاصلاحية تتحدد في :

أولا :تحديد ملكية و مصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض .

ثانيا: توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون .

ثالثا: فرض التزامات محددة على المستفيدين من الاصلاح الزراعي .

و في الغالب فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة و تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي و العمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة و الصناعة على أساس تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة و رغم النتائج الايجابية التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي , و لعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها , بقدر ما يعود ذلك إلى عوامل عديدة تتوزع بين العوامل موضوعية , السياسية , الاقتصادية أو تعود إلى المصداقية و الكفاءة و التصميم في التنفيذ

ج-السياسات الثورية الزراعية :

قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح و الثورة هما أسلوبان من أساليب التعبير الاجتماعي , و هما يختلفان من حيث الفرق الزمني و المكاني و البعد الايديولوجي , فإذا كان

[1] فوزية غربي , الزراعة بين الإكتفاء و التبعية ، مذكرة دكتوراه المرجع السابق , صفحة 76-77

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مفهوم الإصلاح يعني ترميم و تعديل ما هو موجود بالفعل فإن الثورة تعني تغيير الشامل و الكامل , بمعنى رفض جذري لكل الأشكال و الصور السائدة .

و قد طبقت سياسة الثورة الدول التي كانت تتبنى التوجه الإشتراكي, بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب , ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم و مصلحة كافة الشعب, غير أنها عرفت فشل في معظمها , نظرا إلى إطغاء الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية أو عوامل إخرى و مهما تكن السياسة الزراعية فإن الهدف في نهاية هو رفع الكفاءة الانتاجية للقطاع الفلاحي .[1]

في حين يذهب الدكتور عبد الوهاب مطر الداهري في كتابه الاقتصاد الزراعي أن السياسات الزراعية يمكن تقسيمها في ما يلي : [2]

1- **السياسة الإنتاجية** :هي التي تخص تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي .

2- **السياسة التسويقية** : و هي التي تخص تنظيم عمليات التسويق و انشاء المخازن المبردة و غيرها من العمليات التسويقية المهمة .

3- **السياسة الإئتمانية** : و هي التي تخص تنظيم العمليات المالية و التسليفية و غيرها .

4- **السياسة السعرية** : و هي التي تخص تنظيم عمليات تحديد و تثبيت الأسعار و غيرها .

المطلب الثالث : علاقة السياسة الزراعية ببعض المفاهيم الأخرى

تعرف السياسة الزراعية على أنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها و إعدادها و تطبيقها في القطاع الزراعي , و يتم التنسيق و التكامل بينهما و بين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة .

كما تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين و هما :

1- تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية .

2- تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين .[3]

---

[1] فوزية غربي , مسكية بوفامة ، مرجع سابق , صفحة 43

[2] د.عبد الوهاب مطر الداهري , مرجع سابق ص 263

[3] د.ناصر الناصر, الاقتصاد الزراعي الطبعة الأولى كلية الزراعية جامعة حلب 1980 صفحة 197

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- **السياسة الزراعية و الأمن الغذائي** :

تشكل الزراعة مصدرا هاما للغذاء للسكان , و موردا لتأمين المواد الأولية الزراعية 2 , كما تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات و التشريعات التي تضعها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخط التنموية الزراعية و هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي [1]

إن السياسة الزراعية هي حزمة من التوجهات و القرارات التي تنتهجها الدول بموجي القوانين و التشريعات و البرامج في سبيل تحقيق و توفير الغذاء , كما ترتبط التنمية الزراعية بزيادة الإنتاج و تحسينه كما و نوعا و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي , فمن بين الأهداف التنمية الزراعية هو تحقيق الأمن الغذائي و تأسيس حق غذائي صحي و متوازن .

وضع سياسة الزراعية تؤدي إلى زيادة الإنتاج و توفير الغذاء و يبقى تحقيق الأمن الغذائي يتطلب الآخر بمباديء التنمية الزراعية المستدامة[2]

2- **السياسة الزراعية و التنمية الفلاحية** :

لقد تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من التوجهات الأساسية حيث إستهدف تحسين الأمن الغذائي بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المغايير المتفق عليها دوليا و كذا تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالانتاج الوطني و تنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية [3]

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات استراتيجية حقيقة و محددة في الزمان و المكان و ذات أهداف واقعية و عقلانية و لها خلفيات استراتيجية يترتب عنها المساهمة في تحقيق التبعية الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي [4]

شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة فهي تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها الإنسان من أجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

---

[1] فوزية غربي , الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر ، مرجع سابق ، صفحة 109

[1] ريم قصوري , المرجع السابق , صفحة 102-108

[3] ريم قصوري , مرجع نفسه , صفحة 140

[4] د.باشي أحمد , القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح , جامعة الجزائر صفحة 114

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يساهم القطاع الفلاحي في القضاء على البطالة و استقبال الأيدي العاملة و ذلك من خلال عملية توسيع الزراعة و ذلك عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة و هو ما يؤدي إلى استغلال الأرض إستغلالا تاما .

و بالتالي إن كلمة الفلاحة أو الزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول فعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء .[1]

3- السياسة الزراعية و الإصلاح الزراعي :

إن المفهوم الحديث للإصلاح الزراعي يتضمن إصلاح الريف بكامله اجتماعيا و اقتصاديا فمن الناحية الاقتصادية يتضمن إعادة توزيع الفرص المثمرة في الزراعية . و كذلك العمل على تحسين طرق استغلال الأراضي و زيادة و تنويع إنتاجها و بهذا المفهوم الجديد يعتبر الإصلاح الزراعي سياسة زراعية بالإضافة إلى أنه سياسة اجتماعية .

و حسب المفهوم الجديد الإصلاح الزراعي فإنه يكون ملما لكل أوجه و أهداف السياسة الزراعية و حسب هذا المفهوم فإنه يعتبر من أهم مقومات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في البلد و لا يمكن بدونه أن يتطور أو يتقدم البلد اقتصاديا .[2]

السياسة الزراعية هي جزء من السياسة العامة في البلد و هي أيضا الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة و التي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة و التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتعبين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم و تحسين نوعية و ضمان استمراره .

و بالتالي فإن الإصلاح الزراعي يعتبر أداة من أدوات السياسة الزراعية إلى جانب التعاون الزراعي و التخطيط الزراعي و الأسعار الزراعية و التسويق و التمويل الزراعي و بذلك يعتبر الإصلاح الزراعي أهم ركن من أركان السياسة الزراعية .[3]

علاقة السياسة الزراعية بالتنمية الريفية :

---

[1] عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر ، دراسة حالة ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007/2000 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقا الدولية سنة 2010-2011 ص 19-17

[2] .قدوري عامر.التنمية الريفية في الجزائر. دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية في ولاية سعيدة , مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية سنة 2015-2016 ص 44-47-48

[3] عياش خديجة , المرجع نفسه صفحة 09

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يعرف لودر ميلك و لاوس التنمية الريفية على أنها " عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية و الهياكل الاجتماعية و المنظمات الريفية و الحضرية و ذلك في جوانبها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و التي توفر الدوافع الكافية و تحرك الامكانيات الإنتاجية و تهيء الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المعيشة كما تساعد التنمية الريفية هي تحسين بيئتهم الطبيعية و الاجتماعية [1]

من بين العناصر التي تربط بين التنمية الريفية و النشاط الزراعي نجد :[2]

الأرض :رغم تراجع دور الأرض في الإنتاج الزراعي لصالح عوامل الإنتاج الأخرى غير أنها ببعدها الكمي و النوعي تشكل أساسا لكل إنتاج زراعي و كون أن الدول النامية لم يصل بعد إلى درجة التقدم و تبقى الأرض هي العامل الأساسي لتطوير الإنتاج الزراعي .

الغابات :تعتبر الغابات عنصر حيوي و مكمل مع النشاط الزراعي و التنمية الريفية بمفهومها الشامل و تشكل الغابات موردا جديدا عندما يتم إدارتها بطريقة جيدة و فاعلة إذ تعتبر الغابات مصدر لبعض الموارد الأولية كالخشب .

الموارد المائية :إن أهمية الماء كمورد طبيعي أساسي في الوسط الريفي تظهر في عدة نقاط أهمها :

-اشباع حاجات الشرب .

-يعتبر الماء الوسط الطبيعي للكائنات الحية .

- استعمال الماء في الريف الزراعي و هذا الدور يكتسي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية التي يسيطر فيها النشاط الزراعي على باقي النشاطات في المناطق الريفية .[3]

كما أن مجمل النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية الريفية و كذا تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال تشكل مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي .[4]

يمكن اختصار السياسات الزراعية في مجموعة الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها , كما تسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض التصدير .

[1] قدوري عامر مرجع سابق ص 47
[2] قدوري عامر مرجع نفسه ص 48
[3] قدوري عامر مرجع نفسه ص 48
[4] عياش خديجة مرجع سابق ص 10

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الأول:

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة و لا للعوامل الخارجية للتحكم فيها وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية، وبناءا على ذلك فإنه لتحقيق الأمن الغذائي يجب العمل على تحقيق تنمية القطاع الزراعي حيث أن هذا القطاع هو المعني بتحقيق الأمن الغذائي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية بزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي ويتطلب ذلك تعزيز القدرة عن طريق القدرة عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في الميدان الزراعي.

وبهذا أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية، كما يعتبر هذا الأخير من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة سواء عالميا، عربيا أو قطريا، وذلك لما به من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة في أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

السياسات الزراعية في الجزائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعتبر السياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي , لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي بصفة عامة و الموجة منه إلى إنتاج الغذاء بصورة خاصة و ذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين هما زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة , و خاصة منها الأرض و المياه و ذلك في ما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة و زيادة إنتاجية و حدة الموارد الطبيعية و البشرية المستغلة في الزراعة , فيما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة , أما الهدف الثاني الذي تهدف السياسة الزراعية لتحقيقه هو العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول و بخاصة الدول النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.[1]

[1] فوزية غربي , أطروحة دكتوراه , المرجع السابق صفحة 126.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-المبحث الأول : مكانة السياسة الزراعية في الاقتصاد الوطني الجزائري

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات و التشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية , و هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي و من خلال ذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي و زيادة عائد الصادرات و تكثيف الجهود لتضييق الفجوة بين الطلب على الغذاء و إنتاجه و هذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على حملة المعوقات التي تعترضهم, كما تتطلب من الدولة الموازية بين مجموعة من الأهداف المختلفة .

و تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي , و يتمحور أساس هذه السياسة حول تحقيق التوافق الوطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الاجتماعي و تستند إلى تحرير المبادرات و الطاقات من أجل عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر .[1]

كما يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية الاجتماعية , و بالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و تسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالمية من الأمن الغذائي, بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها, غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة و تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة و كثيرة و لعل من بين هذه المساهمات هذا القطاع ما يلي: [2]

[1] د.فوزية غربي . الزراعة بين الإكتفاء و التبعية , المرجع السابق صفحة 127

[2] .د. الناصر الناصر , المرجع السابق صفحة 275

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- **مساهمة الزراعة في تحسين وضع ميزان المدفوعات** :

و ذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه و الخضر و الحمضيات كما يمكن تحسين قدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى التي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا.[1]

2- **استيعاب القوة العاملة**:

من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدنية إلى الريف غير أن مواصلة سياسات الدعم و ما ينتج عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ عام 2000 م في ظل الاستقرار الحاصل ستشجع على العودة إلى الريف و مواصلة العمل الفلاحي , و سوف تساهم في خلق المزيد من فرص العمل في الأنشطة الزراعية و الصناعية و التسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي.[2]

3- **تطور الصناعات الغذائية** :

يبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي كما أن لها علاقة بصناعات الأخرى مكملة مثل: الصناعات الكيميائية...,, و تظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي .

يمكن القول أن للقطاع الزراعي اسهامات في مختلف المجالات الاقتصاد يمكن حصرها في المجالات الرئيسية و هي الإسهام في المجال الإنتاجي السوقي , الموردي و كذلك الإسهام في المواد الخاصة .[3]

<u>المطلب الأول</u>: مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر (الموارد + الامكانيات)

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها و التي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني و القطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في

[1] بيضة سعدية , السياسة الفلاحية في الجزائر,برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة مذكرة ماستر العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014-2015 ص 49-50

[2] د.فوزية غربي. الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر , المرجع السابق صفحة 145 .

[3] د.فوزية غربي , المرجع نفسه صفحة 199 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توفير الاحتياجات الغذائية و بالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنموية للبلاد , و يتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه .[1]

1- **الموارد الطبيعية**:[2]

بمساحة 2.381.741 كم^2 الآن تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعد تقسيم السودان حيث المساحة , يحدها من الشمال البحر المتوسط و من الشرق تونس و ليبيا و من الغرب المغرب و موريطانيا و الصحراء الغربية و تتميز بقسمين تضاريسيين هما ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول , الهضاب , مرتفعات الأطلس التلي) و ما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء) .

1.1 **الموارد الترابية (الأرض)** :

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي و على أساس نوعيتهما تتحدد نوعية و حجم الإنتاج الزراعي , حيث تقدر مساحة الجزائر ب 238 مليون هكتار منها 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب احصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام:

- أراضي قابلة للزراعة .
- أراضي صالحة للزراعة .
- أراضي المساحة المحصولية .
- أراضي مسقية .

أولا - **الأراضي القابلة للزراعة** :

و تتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى أراضي غير المستغلة و التي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها, و تتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات و التي تحولت إلى مراعي و مروج طبيعية و مجاري.[3]

ثانيا .**الأراضي الصالحة للزراعة** :

هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية, كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية.

---

[1]. عبد العزيز شاربي ، الإقتصاد الجزائري ، مطبوعة بيداغوجية ، جامعة المنثوري ، قسنطينة ، 2004/2003 ص 27-28

[2] . عياش خديجة , المرجعالسابق ص23- 24 .

[3]عياش خديجة , المرجع السابق ص 24 -25

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا - **أراضي المساحة المحصولية** :

تتمثل المساحة المحصولية في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة , أي الاستعمال الكثيف الزراعي إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية , عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال سنة)

و هذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب و الأشجار المثمرة . [1]

2.1- **الأراضي المسقية** :

إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية و كمية الإنتاج و هذا بفضل التكثيف الزراعي و كذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار و الجفاف و لهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية .و عليه نخلص بأن القطاع الزراعي الجزائري يملك امكانيات ترابية لابأس بها , تمكنه من إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية و في مواسم مختلفة و هذه الأخيرة بدورها تساهم في تقليص الفجوة أو التبعية الغذائية .[2]

2- **الموارد المائية**:

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية , و ذلك بحكم محدوديتها من ناحية و انخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية , بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها و المتمثلة في :[3]

-ارتفاع معدل النمو السكاني.

-التغيرات المناخية التي شهدها العالم , و زيادة التصحر و تدهور الموارد البيئية المختلفة .

-التطور الحضاري الهائل و غير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم .

[1] عياش خديجة , المرجع نفسه ص 25

[2] عبدالرزاق عبدالحميد ، المرجع السابق ص 120

[3] غردي محمد ' المرجع السابق صفحة 10-11

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت و ستؤدي إلى استنزاف الموارد المائية , خاصة غير المتجددة منها و المتمثلة في المياه الجوفية .

-عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية .

-غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة و المتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه .

و من جهة أخرى يمثل الماء أهم عناصر الحياة , كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكشف الزراعة , إن تطور هذا القطاع و تنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التي تشتغل في الري الفلاحي و توسيع المساحة المسقية , كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة و تنقسم إلى ثلاث موارد :[1]

1.2 الموارد المطرية :

تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار متر مكعب , بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم و يقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28 ملم سنويا , و هو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط , هذا راجع إلى طبيعة التضاريس و البعد عن المسطحات المائية .

2.2 الموارد المائية السطحية :

و تتمثل في مياه الوديان و الأمطار التي تعتبر قليلة في بلادنا و تقدر ب 13.5 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22% و الجزء الباقي يصب في البحار و الشطوط.[2]

3.2 الموارد المائية الجوفية :

تشير الإحصاءات أن حجم المياه الجوفية تقدر ب 33 مليار متر مكعب و أن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب , إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار و كذا معدل تجديدها لا تتجاوز 0.6 مليار متر مكعب في السنة .

---

[2] عياش خديجة ،المرجع السابق ، ص 26

2غردي محمد , المرجع السابق صفحة 20

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 1 : إجمالي المياه السطحية و الجوفية و المخزون و المستثمر منها .

المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه المخزنة	المياه المتجمدة
الموارد	المستثمر	الموارد	المستثمر	/	/
13000	600	4200	29000	150000	7200

من الجدول يتضح أن المياه السطحية تستعمل منها نسبة قليلة تقدر ب 4.6% و الجزء الآخر الذي يقدر ب 95.4 % ينصرف نحو البحر و الشطوط .

و أن المياه الجوفية تستغل منها نسبة مقبولة مقارنة مع المياه السطحية المستغلة , كما نلاحظ كمية كبيرة من المياه المخزنة يمكن استغلالها في زيادة توسيع مساحة الأراضي المسقية التي تتجاوز 300.000 هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الصالحة للزراعة .[1]

3-الثروة النباتية:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية , لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا و العكس صحيح, و يأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة و تقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني .[2]

و الملاحظ في الجزائر أن بيئة الفرد التي نشأ فيها و ثقافته الاستهلاكية في طلب متزايد للإنتاج النباتي غير أن ما يميز هذا الإنتاج التذبذب و التباين في كميات الإنتاج و مستويات الإنتاجية من موسم لآخر و لعل أهم الأسباب التي جعلته على هذا الحال تتمثل في :[3]

1 عياش خديجة المرجع السابق ص 27

[2] ريم قصوري ، مرجع سابق ، ص 155

3 محمد غردي ، مرجع سابق ، ص 28

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*ارتباط الزراعة الجزائرية بكمية الأمطار المتساقطة فمعظم هذه الزراعة هي مطرية و نسبة قليلة منها تخضع لعملية الري الذي نجده في أغلبه يعتمد على أساليب تقليدية.

*تقلص المساحة الصالحة للزراعة خاصة الأراضي الخصبة بفعل عوامل طبيعية و أخرى بشرية (الانجراف و التصحر) .

*هجرة الفلاحين و تخليهم عن خدمة الأرض و الاتجاه إلى قطاع الصناعة و التجارة لأن الأجور في القطاع الزراعي متذبذبة و متدنية مما أدى إلى اهمال مساحات زراعية .

كل هذه العوامل كان لها أثر كبير في تحديد مستويات الإنتاج من سنة لأخرى الشيء الذي انعكس في مظاهر العجز الغذائي إذ لم يتمكن القطاع الزراعي و بالأخص الإنتاج النباتي من مواكبة النمو المتزايد في الطلب على المنتجات الزراعية و استدعى الأمر الإتجاه نحو الخارج لاستيراد ما عجز عن توفيره الإنتاج المحلي .

كما يعتبر الإنتاج النباتي أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية للسكان و المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية و هو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي , كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية , أو من خلال توفير سلع محلية يحد حجم الواردات الغذائية ,و هو ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية .

4-الثروة الحيوانية :

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان و كذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خاصة(كالجلود , الحليب و مشتقاته , الصوف ...) و تتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من : الأبقار , الأغنام , الماعز , الخيول و الإبل بالإضافة إلى الدواجن و الأسماك.

و بالرغم من تكثيف الجهود و تشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقص في عدد المواشي و خاصة منها الأبقار و ذلك نتيجة لأسباب عديدة أهميتها يتمثل في طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة و رياح رملية تؤدي سنويا إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات , يضاف إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار و الأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف و نقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر .[1]

[1] ريم قصوري ، المرجع السابق ، ص 31

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان , كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الإستيراد و توفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة. [1]

5-الموارد البشرية العاملة في الزراعة :

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل رأس المال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر حيث بلغت القوة العاملة في الزراعة حوالي 25.4 % سنة 1995 م و قد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8 % سنة 2008 و هذا الانخفاض يمكن ارجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي و الهجرة الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني .[2]

و الجدول أدناه يوضح مكانة اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال فترتي 2000-2008

جدول : مكانة اليد العاملة في القطاع الزراعي

	2000	2005	2006	2007	2008
السكان الريفيين (بالآلاف نسمة)	12.960	13.159	13.321	13.684	13.843
السكان الزراعيين (بالآلاف نسمة)	7.262	7.448	7.486	7.525	7.780
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (بالدولار)	1.822	5.741	5.484	4.753	4.989
الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)	0.34	0.53	0.45	0.34	0.30

1

المصدر : إعداد الباحثة ريم قصوري باعتماد أعلى احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و التقرير الاقتصادي العربي الموحد خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008

1 فوزية غربي ، الزراعة بين الإكتفاء و التبعية ، المرجع السابق ، ص 199

2 التقرير الاقتصادي العربي ، 2010 ، ص 314 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يلاحظ تزايد السكان الريفيين بالرغم من أن هذه الزيادة بوتيرة بطيئة فبعدما كانت 12.960 ألف نسمة سنة 2000 ارتفعت إلى 13.843 ألف نسمة في عام 2008 أي زيادة بنسبة 0.8 % (2000-2008) و بنسبة 1.2 % خلال (2007-2008) كما عرفت القوى العاملة الزراعية ارتفاعا بنسبة 0.9 % خلال الفترة 2000-2008 و هذا يعد مؤشرا تنمويا ايجابيا ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العاملين في الزراعة و تطوير الأساليب و التقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة , كما يعكس عودة السكان للنشاط الزراعي أو الفلاحي إلى أراضيهم التي ابتعدوا عنها بسبب الفقر و انعدام الأمن , بالإضافة إلى السياسة المتبعة و المدعمة للزراعة خاصة في الأرياف مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.[1]

أما في ما يخص نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة المتحققة من القطاع الزراعي فقد بلغ 1.822 دولار سنة 2000 لترتفع إلى 4.989 دولار , أي تضاعفت بحوالي أربع أضعاف سنة 2008 مع أن أعلى نسبة تحققت سنة 2005 حيث بلغ نصيب العامل الزراعي 5.741 دولار.

بالنسبة للكفاءة الاقتصادية الزراعية تحسب كما يلي : نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي , نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى العمالة الكلية , حيث استقرت الكفاءة الاقتصادية الزراعية في حدود 0.30 % سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 حيث بلغت 0.34% .

أما بالنسبة للناتج الزراعي فهو يعتبر مؤشرا هاما و ذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الزراعي , إذ كل دولة تسعى إلى نمو ناتجها الزراعي و الجزائر بلد زراعي من الدرجة الأولى يملك مقومات زراعية هامة و قامت ببذل جهود عبر مختلف سياسات الإصلاح كما يعتبر هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام .[1]

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية) :

السنة	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي	قيمة الناتج الزراعي الإجمالي	النسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)
2003	68007.00	6589.00	9.69
2004	85007.00	8032.00	9.45

[1] ريم قصوري , المرجع السابق صفحة 150.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2005	102500.00	7866.00	7.67
2006	117288.00	8812.00	7.51
2007	134143.00	10105.00	7.53
2008	170300.00	11197.00	6.57

المصدر: من إعداد الباحثة ريم قصوري اعتمادا على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

يتضح من الجدول أعلاه تراجع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام حيث لم تتجاوز نسبة 10% في أحسن مواسم الزراعية و يرجع ذلك إلى ضعف المساحة المزروعة و تراجعها من سنة لأخرى كذلك تذبذب الإنتاج الزراعي و تراجع مردودية القطاع الزراعي .[1]

يمكننا القول بأن العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع زراعي بصفة خاصة و القطاع الإنتاجي بصفة عامة , فهو العنصر الذي بامكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية و الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية و تقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية السكانية .

كما تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري , نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا , و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة مما نتج عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع .[2]

المطلب الثاني: أهمية الزراعة في النصوص الرسمية (الدساتير و المواثيق و البرامج الحكومية)

الدستور فوق الجميع, و هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب و يضفي المشروعية على ممارسة السلطات.

تنص المادة 19 مكرر من الدستور الجزائري 2016 أن الدولة تضمن استعمال الرشيد للموارد الطبيعية و الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

[1] ريم قصوري , المرجع السابق صفحة 152

[2] عياش خديجة ، المرجع السابق ، ص 36

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحمي الدولة الأراضي الفلاحية كما تحمي الدولة الأملاك العمومية للمياه .

حرية الاستثمار و التجارة معترف بها, و تمارس في إطار القانون تعمل الدولة على تحسين من الأعمال و تشجيع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية المادة 37 [1].

أهمية الزراعة في المواثيق و البرامج الحكومية :

عرف الاقتصاد الجزائري بعد استقلال ثلاث برامج سياسية رئيسية هي : **برنامج طرابلس** 1962 **ميثاق الجزائر** 1964 , **الميثاق الوطني** 1976.[2]

1- **برنامج طرابلس** 1962:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962م و ينص هذا المشروع على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل و ذلك بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية الاحتياجات الضرورية العصرية , و لهذا الغرض توفر الجزائر امكانيات ضخمة للصناعات البترولية و صناعة الحديد و الصلب , و من خلال هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي : [3]

– ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعية القاعدية تكون موجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي .

-ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص القيام بهذه المؤسسات .

-البنية القاعدية التي يجب أن تتحسن لتصبح عاملا لكسر العزلة .

-القطاع الخاص يكون ثانويا موجها و مراقبا .

إن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية و يقترح إقامة صناعية للحديد و الصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويره .

و أبرز الإختيارات الاقتصادية التي جاء بها مؤتمر طرابلس 1962 محاربة النشاط الاحتكاري و الاقطاعي و ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل و تحقيق الاستقلال اقتصادي و

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مسودة الدستور الجزائري 2016

[2] .عمارة أمال , التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة الفترة 2000-2014 مذكرة ماستر في العلوم السياسية , سعيدة 2014-2015 صفحة 70

3 عمارة أمال ، نفس المرجع ، ص 70

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تطبيق سياسة التخطيط ثم مراجعة العلاقات الاقتصادية من الخارج و إحداث تغيير جذري على هيكل الحياة في الريف إضافة إلى التركيز على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الكاملة و المتوازنة .[1]

كما قد نص مؤتمر طرابلس 1962:[2]

أولا : الثورة الزراعية : التي تشمل الإصلاح الزراعي تحت شعار " الأرض لمن يخدمها " و على تحديث الفلاحة و تنويع الزراعة و إعادة جمع الثروة الحيوانية و توسيع مساحات المروية .

ثانيا :تأميم الثروات المعدنية و الطاقة : إن هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل و ذلك بالعمل على توسيع شبكات الكهرباء و الغاز إلى المراكز الريفية .

ثالثا: تطوير الصناعة و تنميتها :لقد حدد البرنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم و المصانع و الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية .

أما ميادين الاقتصاد الأخرى , فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها و توجيهها في إطار مخططات العامة , كما أن الدولة نسعى لتحسين الصناعة التقليدية و انشاء صناعات صغيرة محلية جهوية لاستثمار المواد الأولية ذات طابع فلاحي خاصة .

2- **ميثاق الجزائر** 1964:

المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 و الذي اعتبر الوثيقة الأولى التي افترضت استراتيجية شاملة و محددة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية , و قد جاء هذا الميثاق من أجل دعم الثروة الزراعية في المقام الأول و القطاع الصناعي في المقام الثاني و قد حدد من ثلاثة أهداف رئيسية : [3]

-خلق الوظائف تحقيق مشكلة البطالة .

---

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ميثاق طرابلس 1962

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ميثاق طرابلس 1962

[3] د.عبد الكريم بن أعراب , السياسة الإقتصادية الجزائرية ، قانون العلاقات التجارية و الدولية ، جامعة الموصل، ص 40

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-المساهمة في تحقيق الاكتفاء من المواد الاستهلاكية .

-اعتبار القطاع الصناعي سوق الإنتاج الزراعي .

كما قد ركز هذا الميثاق على الصناعات الخفيفة بينما أدرجت الصناعات الثقيلة في المقام الثاني و قد تم التخفي عن هذه الاستراتيجية فيما بعد لصالح الاستراتيجية الصناعات الثقيلة التي أصبحت الأولية فيما بعد.

كما نص ميثاق الجزائر على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن ادراجها في النقاط التالية[1]:

خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة .

توفير مواد الاستهلاك المحلي , و هذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك .

زيادة تصدير المواد .

كل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر قد اختبار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية .

3- **الميثاق الوطني** 1976-1986 :

-**الميثاق الوطني** 1976: تم مناقشته من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976 و تركزت أطروحة هذا الميثاق حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بالثورة الصناعية و الأهداف الكبرى للتنمية . و قد خصص شرح بعض الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية و التي ترتكز على ثلاث أسس و يشار لها على أنها ثلاث ثورات:[2]

1- **الثورة الثقافية** :و تهدف إلى توسيع في التعليم و التطور التكنولوجي .

2- **الثورة الزراعية** : و تهدف إلى إقامة إصلاحات جذرية في الميدان الزراعي .

3- **الثورة الصناعية** :و تهدف إلى مد الجزائر بصناعة ثقيلة تستخدم تكنولوجيا متقدمة و تحول علاقات الإنتاج .

- **الميثاق الوطني** 1986: قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تم مناقشته من خلال استفتاء شعبي 16 جانفي 1986 و كانت تهدف التنمية الصناعية[3]من خلال الميثاق إلى : [1]

[1] عمارة آمال ، المرجع السابق ص 70-71.

[2] عمارة آمال ، نفس المرجع ص 70-71.

[3] د.عبد الكريم بن عمران , المرجع السابق ، ص41

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة :

بمعنى هيكلة النسيج الصناعي و تكثيفه ,أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج و الخدمات أكثر انتظاما حتى تعززت المبادلات بين الصناعات كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة و حاسمة في بناء اقتصاد حديث و تحسين الإنتاج .

أولا :مواصلة تنمية الصناعات الأساسية : هي الصناعات القاعدية كصناعة الحديد و الصلب باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه التصنيع البلاد.

ثانيا: تمكين الصناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي : و يتم ذلك عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح البلاد بالإنتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل إنتاج الآلات و بناء المصانع اعتمادا على الإمكانيات الوطنية .

2-تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى:

إن توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة , يرتكز على التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى , حيث ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا و أن تكون محركا للتنمية.

المطلب الثالث :مكانة القطاع الزراعي في المخططات التنموية المتعددة .

بعد الإستقلال كان الاقتصاد الجزائري تابعا كليا للاقتصاد الفرنسي , لذا فقد ركزت الدولة الجزائرية على افتكاك الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي للجزائر , و قد كانت الصناعة في المحطة الأولى التي ركزت عليها الرؤية الجزائرية لاستقلال البلاد اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا, و في مرحلة 1967-1987 تبنت و توجهت الجزائر نحو التوجه الاشتراكي و الجدير بالذكر أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انتاج الدولة مجموعة من المخططات التنموية الآتية :[2]

1-المخطط الثلاثي التجريبي الأول (1967-1969 م):

---

[1]د.فوزية غربي , الزراعة العربية و التحديات الأمن الغذائي , المرجع السابق صفحة 149.

2 محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة التخطيط و التهيئة و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ص 37

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و قد قام هذا المخطط على ضرورة وضع الجزائر على سكة النهوض الحضاري وفق الرؤية الإشتراكية المعتمدة على تحقيق الأهداف التالية : [1]

أ-توفير الكوادر المؤهلة مهنيا .

ب-توفير مشاريع الارتكاز الهيكلية الرئيسية التي تضمن استمرارية عملية التنمية .

ج-إعادة ترتيب العلاقات الإنتاجية لصالح المنتجين المباشرين .

د-الاعتماد على الفروع و المؤسسات الإنتاجية التي يجب أن يزداد فيها دور القطاع العام و المختلط.

و قد كان الهدف الأساسي لهذا المخطط هو تهيئة الشروط اللازمة للتصنيع المحقق الاستقلال السياسي و الاقتصادي و تحقيق العمالة الكاملة بحلول 1980م.

2- **المخطط الرباعي الأول** (1970-1973):

و الذي اهتم بالمسائل الاجتماعية و الاقتصادية و تثبيت الجزائر على طريق التنمية الشاملة و المستقلة وفقا للأهداف التالية :[2]

استثمار مياه الري .

انشاء صناعة حقيقية قادرة على تحقيق حاجات المجتمع .

رفع المستوى التقني و الثقافي .

تحقيق معدل النمو عال و سريع .

3- **المخطط الرباعي الثاني** (1974-1977):

و الذي ركز على الإستثمارات الضخمة لتكثيف نسيج الاقتصاد الوطني كما ركز على قطاع على الصناعات الأساسية و تحسين تقنيات التخطيط.

4- **المخطط الخماسي الأول** (1980-1984) :

و ما ميز هذا المخطط هو إعادة النظر في الاقتصاد الوطني و تغيير هياكله , هذا المخطط بالقطاعات غير النفطية كالصناعة الخفيفة و تطوير الإنتاج الزراعي .

[1] عمارة أمال ، المرجع السابق ص 71 – 73

[2] عمارة أمال ، المرجع نفسه ص 73-74

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- **المخطط الخماسي الثاني** (1985-1989) :

و الذي هدف إلى تحويل المزارع العمومية الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية و قد حدد المخطط أهدافه وفقا لمجموعة من المقاييس :[1]

أ- تحقيق معدل تقدم سنوي يصل إلى 3.4%.

ب- توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية نسبة 0.7%.

ت- تحسين حالة التشغيل (زيادة فرص العمل) بنسبة 0.6 % سنويا.

نلخص القول بأن للقطاع الزراعي مساهمات متنوعة في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة كمساهمتها في توفير الغذاء و في تطوير الصناعات الغذائية , كما عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها ظروف كل مرحلة , أما بخصوص سياسات مرحلة التسعينات القرن الماضي و ما وراءها فتتجلى في برامج الإصلاح الزراعي و التكيف الهيكلي ثم لاحقا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الزراعي الريفي .

المبحث الثاني: **تطور السياسات الزراعية في الجزائر**

كما قد أشرنا اليها من قبل تعتبر السياسة الزراعية أداة الدولة في القطاع الزراعي لكونها تهدف الى زيادة الإنتاج الزراعي (الحيواني و النباتي) و نهاية المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة. و على هذا الأساس عرفت الجزائر سياسات زراعية و ذلك من خلال تبنيها للنظام الاشتراكي في فترة ما بعد الاستقلال 1962-1989.

المطلب الأول:**السياسة الزراعية في عهد النظام الاشتراكي (1962-1989) عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات زراعية اقتصادية كثيرة و متباينة.**

1-/ سياسة التسيير الذاتي :

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية :[2]

ا- الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي

[1] عمارة أمال , المرجع نفسه صفحة 74

[2] عبد الوهاب مطر الداهري , المرجع السابق صفحة 38

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- ازدواجية في القطاع الزراعي, حيث نجد قطاعا تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة و يستغله الجزائريون, و اخر حديثا و يضم الأراضي الخصبة و يستعمل فيه أساليب متطورة و يستغله الأوروبيون.

ج- عدم توازن بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

د- عجز مستمر في الميزان التجاري و الميزانية.

ان اختيار التسيير الذاتي لم يكن عفويا, بل مبني على معطيات تاريخية و اجتماعية لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية ملزم تطبيقها, و لهذا كان الإسراع الى تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي.

ولقد كان الاخذ بالتسيير الذاتي و تعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي و خصوصا بعد الاستقلال فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار, و كما يساهم بنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

الأساس التاريخي لنظام التسيير الذاتي :

لقد نصت مختلف المواثيق الثورة التحريرية على ضرورة إيجاد تغييرات جذرية في المحيط الريفي, كما اكدت أيضا على ضرورة الإصلاح الزراعي و ترقية الريف اجتماعيا و اقتصاديا و تصفية اشكال الاقطاعية و العلاقات الاستغلالية غير ان المواثيق (مؤتمرالصومام + برنامج طرابلس + ميثاق الجزائر) لم تنص على وضع نظام تسيير الذاتي في الزراعة الذي تبنته الدولة الجزائرية في 1963 م

وكانت مراسيم مارس و أكتوبر اول تدخل للدولة الجزائرية و ذلك بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كفية استغلالها و إضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون, و بموجب هذه المراسيم اممت جميع الاراضي وتم انشاء نظام التسيير الذاتي. [1]

كما يمكن اختصار اهم المراحل التي مر بها القطاع التسيير الذاتي بما يلي [2]:

1-/ مرحلة أولى : و تمتد من عام 1962-1967 , و يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة, اذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصيغة

[1] عبد الوهاب مطر الداهري, , المرجع السابق صفحة 39

2 د. حسن بهلول ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1976 ص 218

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القانونية الرسمية عليها. ثم تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الاشراف على كل مدخلات و مخرجات التسيير الذاتي, و بذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس صيرفة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

2-/ المرحلة الثانية : و تمتد من عام 1967 – 1975 و من خلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية), حيث استبدل الديوان الوطني للصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية و مهنية محددة, كما تم انشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة, و تكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة و البنط الوطني الجزائري من جهة أخرى, كما انشا الديوان الوطني للعتاد الفلاحي مهمته توفير الآلات و المعدات الفلاحية و إصلاحها, كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق و لعلى الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها هي ان هذه المرحلة قد ركزت على انشاء هياكل جديدة تهدف الى تأمين أسلوب تنظيم فعال.

3-/ المرحلة الثالثة : وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة, حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم و تطوير المزارع, مما أدى الى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل حيث عملت تلك الإصلاحات على الغاء منصب المدير المعين. فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف جمعية معينة للعمال والفلاحين مباشرة [1]

وبالرغم من كل تلت الإجراءات و المحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل, فانه من الناحية العملية كان فاشلا و لهذا, فقد اتضح ان تطوير القطاع الزراعي لنا يأتي الا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا و هذا ما كانت تهدف اليه سياسة الزراعية الجديدة المتمثلة في الثورة الزراعية [2]

2- سياسة الثورة الزراعية :

نظرا الى ما ال اليه القطاع الزراعي من ركود و تخلف جاءت الثورة الزراعية بمقتضى أمر الرقم 1 أ المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 ليتجاوز ذلك بسعيها الى القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية, و الذي كان سائدا بشكل واضح, ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل و ذلك من أجل :[3]

---

[1] حسن بهلول ,مرجع سابق ، صفحة 218

[2]. بيضة سعدية , المرجع السابق صفحة 41

[3]. بيضة سعدية , المرجع نفسه صفحة 41

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- *زيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية.*
- *زيادة التشغيل و تحسين مستوى اليد العاملة.*
- القضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

كما ترمي الثورة الزراعية الى القضاء على التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية الموروثة عن الاستعمار, و بالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموعة الزراعة في السوق الوطنية.

مبادئ الثورة الزراعية :

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان, وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة و ضمان و توزيع العادل للدخل و تطبيق الثورة الزراعية في كل الأراضي الزراعية او المعدة للزراعة. [1]

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية, فقد حددت ثلاث طرق استغلال الأرض تتمثل في :

أ- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور, ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة الابعاد و على مستوى تقني ملائم.

ب- التعاون في الزراعة و هو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذي يعيشون من خدمة الأرض.

ج- الاستغلال الخاص حيث ان الثورة الزراعية لا تقتضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و انما تقتضي على استغلال الانسان.

و على العموم, فان الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين او هدفين أساسيين و هما :

أولا : الغاء الملكية العقارية الكبيرة و اشكال العمل المرتبطة بها.

ثانيا : تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا' تسمح بتهيئة الفلاحة بكيفية انجع من لو كانت مجزأة و متفرقة.

الا ان النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب في تحقيق الأهداف المراد تحقيقها و التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية و على رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف و الت تنحصر في ثلاث مشكلات : نقص الأراضي, مسألة التعاون البرجوازية

[1] عياش خديجة المرجع السابق صفحة 63

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الزراعية, و مشكلة حول التعاون و إدارة الدولة و هي التي ساهمت في تدهور القطاع الزراعي.

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على المراحل التالية :[1]

المرحلة الأولى : ماي. جوان 1972 اهتمت بتأميم أملاك الدولة و البلدية و أراضي العرش و الوقف العمومي, واحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.

المرحلة الثانية : ماي. جوان 1973

اهتمت بتحديد الملكيات الخاصة و تأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد.

المرحلة الثالثة : نوفمبر 1975

اتجهت في المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية الذي يجب الا يتعدى 105 رؤوس للمربي الواحد أما الفائض فيؤمم و يوزع على المربين الصغار.

اذن فهدف الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع العادل و فعال لوسائل الإنتاج الزراعي و الأول هذه الوسائل الهامة في الأرض التي هي الهدف الأساسي للثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية, و في مجال الفلاحة كما يحددها ميثاق الثورة الزراعية. [2]

3-**القطاع الخاص** :

هو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية و يحتل مساحة معتبرة و ينقسم الى قسمين هما :

ا- قطاع خاص تقليدي : يعتمد على الوسائل البدائية, ويهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب- قطاع خاص حديث : يعتمد على التقنيات الحديثة و الأساليب الزراعية المتطورة.

و قد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة الى السياسات المعتمدة من طرف الدولة, وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه و تقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد, و كذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين, و بعد سنة 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات, و هذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد و خاصة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) [3]

[1] طلال البابا , قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث في المنهج الطبعة الثالثة بيروت دار الطليعة للطباعة و النشر 1986 صفحة37

[2] بيضة سعدية , المرجع السابق , صفحة 42

[3] عياش خديجة المرجع السابق صفحة 63

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإصلاحات الزراعية و إعادة الهيكلة (1981-1990) :

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية منها :[1]

1- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.

2- إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.

3- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و الري.

ففي المجال الفلاحي ثم إعادة بعض الأراضي المؤممة الى أصحابها, و شجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب, وذلك بتقديم القروض الفلاحين بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي, كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة, زيادة استيراد الآلات الزراعية و توزيعها على الفلاحين, زيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة.

وتهدف هذه السياسة الفلاحية الجديدة الى الوصول الى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي, اما من الناحية الواقعية فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الفلاحي.

على الخصوص تساعدها على الخروج من التبعية للخارج فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان, و أصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي. [2]

في هذه السياسات الزراعية في المؤشرات التالية :[3]

السياسة الاستثمارية : الت تدل على التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي و غيره من القطاعات الأخرى, حيث لم يحظى القطاع الفلاحي بأهمية نسبية كما حظي بها القطاع الصناعي.

السياسة السعرية : التي لم تكن في خدمة القطاع الفلاحي فقد عرفت التوجه نفسه الذي عرفته السياسة الاستثمارية.

---

[1] حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 220 .

[2] حسن بهلول ، نفس المرجع ، ص 221 .

[3] هاشمي طيب ، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر ،مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، تلمسانجامعة أبي بكر قايد ، 2006 ص 80 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسة التسويقية : حيث برغم الكثير من المنتجين باتباع مراحل محددة مسبقا لتسويق منتجاتهم, كان يتم تسليم حصيلة الإنتاج الى تعاونيات أنشأت لهذا الشأن وفق أسعار محددة مسبقا.

المطلب الثاني : السياسة الزراعية في عهد النظام لاقتصاد السوق.

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات المهمة كان بعضها نتيجة لإحداث و مستجدات خارجية كهيمنة التجاه الليبيرالي. وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة.

اما من الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللا امن التي كانت نتائجها وخيمة جدا "خاصة" العالم الريفي كل هذا انعكس على السياسات الزراعية, غير أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الزراعية تحديدا تعرف اتجاها نحو تخفيف المزيد من الاستقرار الاقتصادي, و الوقع من أداء القطاع الفلاحي, و بالتالي تحسين شروط الحياة الاقتصادية العامة.[1]

1/ واقع القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات (1990-1999) :

عرف القطاع الزراعي في الجزائر إصلاحات خلال فترة التسعينات بغرض استقرارها الاقتصادي.

1-1/ الفلسفة الاقتصادية للسياسات الزراعية :

أبدت الجزائر منذ مطلع التسعينات اهتماما متزايدا باتباع سياسات فلاحية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي, ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار. و مهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب تنفيذها فان جميعها تهدف الى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الامن الغذائي و الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.[2]

و تنحصر اهداف السياسات الزراعية و الفلسفة الاقتصادية في :

أ- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة و الثورات.

ب- ترقية المنتجات ذات نوعية الإيجابية.

---

[1] فوزية غربي , الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي ، المرجع السابق صفحة 163.

[2] بيضة سعدية , المرجع نفسه صفحة 45-46

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- وضع خطط تنموية شاملة و متكاملة لكل مناطق الطبيعة.

جاءت إصلاحات 1990 لإعادة بعث النشاط الزراعي و ذلك من خلال حماية الأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها, وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل كم اشكال التسيير و تمويل القطاع الفلاحي.

1-2/ برنامج التكيف الهيكلي :

يرتبط مفهوم التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي, ولقد بدأت تطبيق برنامج التكيف في الجزائر 1990 بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية . ...؟ احدى النقاط الأساسية لهذا البرنامج ما تضمنه من الغاء الدعم على انهم المكونات الزراعية و منتجاتها، وقد تشمل الأسمدة, البذور, المعدات الزراعية, ان رفع الأسعار الزراعية قد يحسن من ربحية الفلاحية و بالتالي الى تحفيز المتزايد لعوامل التكييف

ويكمن ايجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية :[1]

إعادة هيكلة العقار الفلاحي.

استرجاع الأراضي المؤممة من أصحابها.

تخفيض قيمة العملة الوطنية.

العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات أهمية.

غير ان هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من اجله, حيث تراجع الكثير من المرتكزات هذه السياسية لترك المجال لغيره من الاعتبارات غير المنطقية ممن ساهم في تعثر القطاع .

1-3/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

وضع سنة 1999 كاطار قانوني لتطبيق برنامج دعم الإنعاش و الاقتصادي في الميدان الزراعي, حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الامن الغذائي و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالنتاج الوطني.

و تتلخص معايير تنفيذ المخطط في مستويات و التي هي :

الجدوى الاقتصادية, الاستدامة الايكولوجية, القبول الاجتماعي, كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة, ترقية الاستثمار و التشغيل لصالح القطاع الفلاحي[1]

1 فوزية غربي الزراعة بين الاكتفاء و التبعية ، المرجع السابق ، ص 141

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2/ واقع الاقتصاد الزراعي في ظل الإصلاحات (1999-2014) :

في ظل الإصلاحات السابقة باشرت الجزائر بتبني سياسات جديدة مكملة للإصلاحات السابقة في قطاع الزراعي.

1- سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و افاق الاكتفاء :

انتهجت الجزائر الكثير من البرامج و السياسات الفلاحية غير مسارها التنموي بعد الاستقلال باستكمال مخطط التنمية الفلاحية, الذي خصص للقطاع الفلاحي أموالا و قد خصصت الدولة لهذا المخطط غلافا ماليا يزيد عن 07 مليارات في فترة 2001. 2009 من اجل إعادة تنظيم استغلال الأراضي, و توفير العتاد الفلاحي و التجهيزات اللازمة, يبدو ان نتائجه قد بدت واضحة على زيادة الملموسة في وتيرة الإنتاج.

و لهذا باشرت الجزائر منذ سنة 2009 بسياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي و الريفي تهدف هذه السياسة الى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير المجودة عن طريق مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي[2].

1.1- مقومات سياسة التجديد الريفي و الفلاحي :

و تتشكل هذه السياسة من محورين أساسيين و متكاملين :[3]

أولا – المحور الزراعي :

يهدف الى تعزيز قدرات الإنتاج بزيادة انتاج المحاصيل و المنتجات الاستراتيجية, و كذلك توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع, معتمدا على برامج رئيسية, تنفذ عن طريق أدوات التالية :

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات و البنيات التحتية.
-التكوين.

---

[1] سلطانة كتفي , تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 , مذكرة ماجستير , قسنطينة , 2005-2006 صفحة07

[2] ريم قصوري , مرجع سابق صفحة 142

[3]. بيضة سعدية , مرجع سابق صفحة 48

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا – المحور الريفي :

بهدف لحماية و تعزيز الموارد الطبيعية و الرعوية, الموارد النباتية و الموارد المائية, و تنفيذ هذه البرامج يستند الى الأدوات التالية :

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي.
- نظام وطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل تنمية مستدامة.
- مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.

ثالثا- برامج التجديد الفلاحي و الريفي :

من اجل تحقيق اهداف هذه السياسة, وضعت الدولة مجموعة من المهام يمكن ايجازها في :[1]

- تعزيز إنتاجية رأس المال و ذلك عن طريق مثلا : البذور الفلاحية, البيوت البلاستيكية....
- البنية التحتية الفلاحية الريفية و ذلك بتطوير البنية التحتية الفلاحية, البنية التحتية ببري.
- مكافحة التصحر, و ذلك من خلال تطوير و تحسين السد الأخضر.
- حماية الارشاد الفلاحي من خلال توفير المعدات.
- برامج التنظيم من خلال تنظيم المنتجات الزراعية و انشاء البنية التحتية.

3-الإنعاش الاقتصادي (1999-2014) :

يتجسد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ينسب الى السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في مراحل استيراتيجية ثلاث :[2]

برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE: (2001 – 2004)

و خصص له 525 مليار دينار جزائري.

برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC: (2005-2009)

وخضعت له ما يقارب 200 مليار دولار امريكي خصصت أساسا لإعادة توازن الإقليمي من خلال الشبكة الطرق و التخفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية' و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

[1] فوزية غربي ,أطروحة الدكتوراه ، مرجع سابق صفحة 145-147

[2] عمارة آمال , المرجع السابق صفحة70-71

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البرنامج الخماسي (2010 – 2014) :

التزمت الجزائر من خلال هذا المخطط بتنفيذ سياسة التجديد الزراعي و الريفي لتعبئة موارد العمومية تقدر ب 240 مليون دولار امريكي, مساهمة بذلك في تشجيع الاستثمارات الخاصة, و كذا عصرنة المناطق الريفية.

و حماية الممتلكات الريفية المادية و الغير مادية, و لذا يعد أضخم برنامج يطبق في الجزائر منذ حصولها على الاستقلال[1]

وفي كل الأحوال فان الاقتصاد الوطني الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية عرف منذ الاستقلال تغييرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الأيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات و بالتالي تغيير القرارات و الأنظمة, فبعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية وركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض احداث تنمية شاملة, وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة مما الى ارتفاع في نسبة اليد العاملة اذ بلغت نسبة البطالة سنة 1983 حوالي 13.88%.

و هذا ما دفع الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من انفاقها الاستثماري, معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل.[2]

المطلب الثالث : معوقات السياسة الزراعية في الجزائر

لقد واجهت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال صعوبات كغيره حيث بدأ الإنتاج بالتذبذب و الضعف[3]و من ابرز هذه المشاكل ما يلي [4]:

[1] عبداللطيف بن آشنهو ،تكون التخلف في الجزائر ، حدود الرأسمالية في الجزائر ، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر ص 48.

[2] عبداللطيف بن آشنهو ، المرجع نفسه ص 49.

[3] عبدالكريم بن أعراب ، مرجع سابق ص 42.

[4] عمر بسعود ، عبدالقادر شرشار ، الفلاحة في الجزائر : من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الزراعية 1963-2002 ص 33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- **مشاكل طبيعية** :

ا- ضيق في المجال الزراعي حيث لا يتعدى 4% من المساحة الكلية.

ب- المناخ الجاف و تذبذب التساقط

ج- رداءة شبكة الري

د- تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابها لاعتمادها على الزراعات المطرية.

فالعائق الطبيعي متصل بالخصوصية المناخية و الجغرافية اللتان تحددان المناطق الفلاحية و توزيعها حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره مناطق التل و السهوب و الواحات بالجنوب الجزائري, و كباقي دول البحر الأبيض المتوسط, فان عدم القدرة على مقاومة التحديات البيو مناخية تنتظم كلها من اجل إضفاء خصوصية بارزة للقضاء الجزائري الذي يتميز جزء كبير منه بتأثير مناخ جاف.

2- **مشاكل اجتماعية** :

متصل تاريخيا بالظروف المنبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست بطبيعة حالته الريفية من خلال عدم الاستقرار السياسي و الأمني مرتبطة بالأرض كلما كانت دوما عائقا في تكوين و إرساء طبقة الفلاحين مرتبطة بالأرض.[1]

3- **عائق تقني** :

الذي يرتبط بغياب ثورات زراعية بالجزائر, فالتكثيف الزراعي موضوع كبير في السياسة الزراعية, تعرض لصعوبات التطبيق لنموذج التقني ذي مرحلة متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة و الظروف المناخية. فدراسة القضية المتعلقة بالجانب التقني تظهر الحدود المتوصل اليها و العوائق التي تحد من تطرو الفلاحة بالجزائر.[2]

[1] فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي ، المرجع السابق ، ص 307.

[2] فوزية غربي ، نفس المرجع ، ص 308.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- مشاكل متعلقة بالموارد المائية :

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية, بالنسبة الى الجزائر, وكذلك بالنسبة الى الدول المنطقة عموما او من ثم فان ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي و النوعي انما يمثل خطرا إضافيا يتهدد أوضاع القطاع الزراعي و إمكانيات تطوره و نهوه المنشود.

و الحد يرى في الذكر ان كمية و نوعية المياه المستخدمة في الزراعة تتأثر بعدة عوامل مختلفة, منها ما يمكن اعتباره ناتجا عن المصادر طبيعية, ومنها ما هو ناتج من الأنشطة الإنسانية المختلفة.

و على العموم فان الجزائر تعاني من مشاكل عديدة في توفير ما يلزمها من المياه, اذ تعرف تحديا مائيا يتمثل مواردها المائية, حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الامطار, و ذلك رغم نذرتها و تذبذب سقوطها, من حيث الكمية و الكثافة, و كذلك عدم انتظام توزيعها من منطقة الى أخرى.

و عليه, فان ندرة الموارد المائية, و غياب الإدارة المناسبة لها, تشكل عائقا أساسيا في مواصلة و متابعة التنمية الزراعية المستدامة, و عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية.[1]

[1] فوزية غربي ، أطروحة الدوكتوراه ، مرجع سابق ص 313-314.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- مشاكل الارشاد و البحث الزراعي :[1]

و من اهم هذه المشاكل :

1.5 - ضعف العلاقة بين البحث و الارشاد الزراعي :

ان ضعف علاقات الربط او انعدامها بين المؤسسات الارشاد و المؤسسات البحوث الزراعية, يعرقل من صحة المعلومات بين الجهات ذات العلاقة و يعطل العمل المؤسسي, و يفتح الباب امام الاجتهادات
و المبادرات الشخصية.

2.5- غياب التكامل بين الارشاد الزراعي و أجهزة البحث العالمي :

يعاني الارشاد الزراعي من عدم وجود صلة قوية و فعالة بين الجهاز الارشادي الزراعي من ناحية,
و أجهزة البحث العلمي الزراعي, هذا بالإضافة الى قلة عدد الاختصاصي المواد و المرشدين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي و المرشدين الزراعيين هي مختلف المستويات.

ان العديد من المشاكل و المعوقات السالفة الذكر التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر تظهر اثارها من خلال المستوى الضعيف النمو, الذي ظل لعدة سنوات دون المتطلبات المرتبطة بزيادة السكان و الحاجات الجديدة الناجمة عن تحول أنماط الاستهلاك. وقد اثبتت الدراسات انه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشي مستقر للسكان, و يجب ان لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6 %. و ذلك عندما تزداد عدد السكان بنسبة 1% , غير انه رغم التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كاف من أجل: [2]

- تلبية حاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية العجز الاجتماعي.
- تلبية الطموحات الجديدة المترتبة على الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

و على العموم, فان الزيادة في عدد السكان و دمجهم و تركيبهم, و كذلك توزيعهم الجغرافي, كلها عوامل تعتبر معطيات أساسية ينبغي اخذها فب الاعتبار عند تحديد الحاجات

[1] عمر سعود , عبد القادر شرشار , المرجع السابق ص 34.
[2] فوزية غربي , المرجع نفسه صفحة 325-326-346-347

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجتماعية, و تحديد السياسات الاقتصادية الزراعية, من اجل توفير مستوى معين من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

و مهما تكن طبيعة هذه المشاكل و المعوقات فان القطاع الزراعي في الجزائر يعيش كثيرا من المشاكل سوآءا كانت طبيعية او الاجتماعية او تقنية و غيرها و هي التي تؤدي الى كلفة انتاج عالية و تدني مستوى الإنتاجية كما و نوعا, مما يترك أثره السلبي المباشر في الامن الغذائي بحيث تضطر الدولة الى تامين غذاء مواطنيها باللجوء الى الاستيراد على حساب الميزانية مع الريع النفطي التي كان من المفترض ان توجه الى استثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع. [1]

فاذا كانت السياسات الزراعية تتأثر نتيجة عدم توفر بعض الموارد مثلا الا ان سوء توظيف الموارد المتاحة هو الاخر قد يعرض القطاع الفلاحي الى الكثير من المشاكل و الصعوبات ما يعيق أداءه الطبيعي [2]

عرفت السياسات الزراعية في الجزائر مرحلتين متمايزتين تتسم المرحلة الأولى بتبنيها للتوجه الاشتراكي ثم توجهت الى تبني النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و الحرية الاقتصادية كما قد عرفت الجزائر سياسات اقتصادية زراعية كثيرة و متباينة جاءت مع التحولات السياسية و التاريخية المحلية و الدولية.

كما ان الزراعة بطبيعتها تعد من اكثر القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية المعرضة للمشاكل و المعوقات, و ذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات و خصائص تتمثل في التخلف التقني أو بحكم عوامل و متغيرات تكون عرضة لها باستمرار.

[1] هاشمي الطيب , مرجع سابق صفحة 87

[2] ريم قصوري , مرجع سابق صفحة 189

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة الفصل الثاني:

احتل النشاط الاقتصادي الزراعي على مر الزمن موقعا متميزا في بنيان الاقتصاد الوطني الجزائري فهو المصدر الرئيسي لكل من غذاء الإنسان ورأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية وبخاصة في الدول النامية اقتصاديا.

وقد لاحظنا من خلال المبحث السابق مدى أهمية الموارد التي تملكها الجزائر من خيرات طبيعية وبشرية تثير اهتمام كل من يرغب في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، كما نص الدستور الجزائري على أهمية الزراعة وذلك في المادة 17 إلى جانب ثلاثة برامج سياسية رئيسية عرفتها الجزائر وهي برامج طرابلس 1962 ثم ميثاق الجزائر 1964 والميثاق الوطني 1976 إلى جانب مجموعة من المخططات التي عرفتها أو انتهجتها الدولة.

كما عرفت السياسة الزراعية في الجزائر تطورا كان بداية يتبنيها للنظام الاشتراكي وذلك عن طريق سياسة التسيير الذاتي ثم سياسة الثورة الزراعية ثم مرحلة المحاولات التصحيحية في مطلع التسعينات بداية التخلي عن التوجه الاشتراكي والتحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق عبر سياسات زراعية متوالية كالتكيف الهيكلي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كما يعاني القطاع الزراعي في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى من مشاكل سواء كانت طبيعية أو تنظيمية أو بنائية، وهي التي تؤدي إلى تدني من مستوى الإنتاجية كما ونوعا ومما يترك أثره السلبي المباشر في الأمن الغذائي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

سبل ترشيد السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر, و خاصة في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية و بالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي اتسم به يظهر من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي, حيث أكد وزير الفلاحة و التنمية الريفية رشيد بن عيسى أن السياسة الزراعية المتبعة تسعى لتحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي , بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية .

فقد انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية , بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية و خاصة الغذائية منها فالسياسة الزراعية تتمثل في مجموعة من البرامج الإنشائية و الإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الفلاحة , كما تعرف السياسة الزراعة على أنها السياسات الإنماية التي تهدف تحقيق و تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي و أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي و لهذا فالأمن الغذائي في الجزائر مرهون بمدى تجسيد التنمية الزراعية المستدامة.[1]

[1] فوزية غربي , الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي , حالة الجزائر المرجع السابق صفحة 124.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: ترقية الاستثمار الفلاحي

يرتبط نمو و تطور اقتصاد بلد ما ارتباطا وثيقا بمدى تدفق الأفكار الاستثمارية و كذلك إنجاز المشاريع إذ أنها تمثل الخلية الأساسية إن لم نقل أنها لب اقتصاد الدول التي تحرك عجلة التطور , و تعمل على رفع المنافسة سواء كانت داخلية أو خارجية و ترقي النمو الاقتصادي . [1]

و يعد الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي و هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه الوثيق و المباشر بتكوين رأس المال و زيادة قدرات الاقتصاد الوطني قي الإنتاج و بالتالي رفع مستوى المعيشة التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه , كما يؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية للمجتمع و يوسع هيكل الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة , الصناعية , الخدمات ...,و إن كان الرأي الغالب في العهد المعاصر, توجه معظم الدول إلى ترقية و تعزيز الاستثمار الفلاحي كمحرك رئيسي لتنمية الاقتصاد الوطني , الأمر الذي يدفع منهجيا إلى البحث في مضامين هذا النوع من الاستثمار و أهم المميزات التي منحت له هذه الأولوية التنموية.[2]

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي و خصائصه و أهميته.

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية بعد توفر المبالغ المالية و توفير الموارد الطبيعية (التربة و المياه) و الموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواءا بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار كما يزيد من حجم الإنتاج و يرفع الإنتاجية و يقلل من الفجوة الغذائية و الأمن الغذائي.

كما يأخذ الاستثمار الفلاحي نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي, إلا أن الاستثمار في القطاع الزراعي له خصائص تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى. [3]

---

[1] شيخي فوزية ، سياسة الإستثمار في الجزائر بين جدلية القطاع العام و الخاص ، مذكرة ماستار في العلوم السياسية ، سعيدة ، سنة 2015/2014 ص 05.

[2] حديد فاطمة ، واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية ، سعيدة ، ص3

[3] محمد غردي ، مرجع سابق ، ص 87

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-مفهوم الاستثمار الفلاحي:

يعتبر الاستثمار بمفهومه العام و رغم اختلاف بعض الباحثون الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار و هذا حسب أسس و ضوابط الاقتصادية متعارف عليها ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

" هو جزء من الدخل يخصص بغية الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية خاصة الأصول طويلة الأجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

" الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح.

كما تعرف الاستثمار الزراعي على أنه: دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة (الأرض, العمل, رأس المال....) و تشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين و للحصول على أفضل النتائج الممكنة و تختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

و يتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من ناحية الشكل و التنظيم و سير العمل.[1]

2-خصائص الاستثمار الزراعي:

ينفرد الاستثمار الزراعي بمجموعة من خصائص تميزه عن الاستثمار القطاعات الأخرى و تؤثر على نموه إيجابيا أو سلبيا و التي يمكن حصرها في : [2]

1.2 الدورة المالية:

تختلف الدورة المالية في الزراعية على الصناعة , فالتحقق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط, و من تم فهو ليس عملية مستمرة , و بذلك تكون الدورة طويلة نسبيا.

---

[1] فاروق سحنون, قياس أثر بعض المؤشرات الكمية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر, مذكرة ماجستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير 2010 صفحة 18.

[2] بولحبال نادية أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر , رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية' كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر 2000 ص 29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تختلف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية إذ أن توقيت العوائد و الاستثمارات و إتاحة الفرصة للإستفادة عن السنة المالية من وجهة النظر المحاسبين و إعداد الميزانيات يخل نوعا ما يعمل المصاريف و البنوك.

2.2 الدورة الزراعية:

يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة و تخصيب الأرض سنة أخرى من أجل تمكين التربة حيث يتم تحسينها و زرعها بمنتوج آخر لطبيعة إنتاجية مختلفة.

3.2 المخاطرة:

أهم معوقات الاستثمار الزراعي هي أن المخاطر فيه تتجلى بشكل واضح و ذلك لدخول العالم الطبيعية كاإشارات التنبؤ إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع في حين نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل و ذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار , و في وقت الذي يستوجب هذا القطاع إلى التنويع بنفس الدرجة بالرغم من إتساع البدائل و تنوعها كما تشترك جميعها في إرتفاع نسبة المخاطرة لتوقع سوء المناخ أو الأوبئة و الكوارث الطبيعية.

4.2 التكيف:

إمكانات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر من الإمكانات الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض و درجة قابليتها و صلاحيتها للري مما يمكن من تغيير العمليات و أحجامها و كذلك تغيير إختيار المزروعات .

5.2 صعوبة التمويل الزراعي:

و هذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخر

6.2 ضخامة نسبة رأس المال الثابت:

تتصف الزراعة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم لعملية الإنتاجية و على الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى.[1]

[1] بولحبال نادية مرجع سابق ص 29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني : مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر.

تتمثل مقومات الاستثمار الزراعي في القوانين و التشريعات و الحوافز المادية المباشرة و غير المباشرة , و كذلك البنية التحتية الأساسية خصوصا في المناطق الريفية و مناطق الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى وجود المؤسسات ذات صلة مباشرة بالإنتاج الزراعي. [1]

1- التطورات في القوانين و التشريعات الاستثمار الفلاحي:

عرفت القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الفلاحي تطورا ملحوظا تماشيا مع التطورات التي عرفها المناخ الاستثماري العام للدولة و مع التطورات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي عرفتها البلاد فبالإضافة إلى التطورات التي عرفها القطاع الزراعي بداية من 1987 و المتمثلة في انشاء المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية , لتلبية الأمر رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين و صدور قانون الاستثمار 93-12 الذي وضع أسسا قانونية و تشريعية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الاقتصادي الحر و هذا بتغيير صيغ الإنتاج و نظامه من خلال إعطاء دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية تتماشى و التحولات الاقتصادية إلى اقتصاد السوق و مع إعادة الهيكلة التي فرضت على الاقتصاد الوطني من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

إن هذه التحولات و الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي أصبح يقوم بكل العمليات الإنتاجية و التجارية و التسويقية للمنتجات الزراعية بينما تتكفل الدولة بالستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع لتوسيع الأراضي الفلاحية و انشاء شبكات الري و تصريف المياه ... و كذلك تقديم الدعم المالي من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق المدعمة للتنمية القطاع , أهمهاالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ليتحول في سنة 2000 إلى الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ثم في سنة 2005 إلى الصندوق الوكني لتنمية الاستثمار الفلاحي. [2]

[1] فاروق سحنون ، المرجع السابق ، ص 24

[2] فاروق سحنون ، المرجع السابق ، ص 24

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- حوافز و برامج تشجيع الاستثمار الفلاحي:

يعتبر تشجيع و تحفيز البرامج الاستثمارات الفلاحية من أهم المكونات الأساسية لسياسة الزراعية التي تهدف إلى تحسين الإنتاج و الإنتاجية و ضمان دخول الفلاحين و تشكل الإعانات المالية للدولة و منح الاستثمار و الإعفاءات الضريبية و الجمركية دعائم النظام التحفيزي لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية , و هو ما اعتمدته الدولة بعد التعديلات الاقتصادية في القطاع الزراعي منذ عام 1987, التي عرفت ظهور غرفة الوطنية للفلاحة , و كذلك الجمعيات المهنية بالإضافة إلى الحوافز التي جاءت بها قوانين الاستثماراتي التي أصدرتها الدولة (قانون 93-12 , قانون 01-03-, قانون 08-06) بالإضافة إلى الحوافز و التشجيعات التي جاء بها المخطط الوطني للتنيمية الفلاحية من خلال انشائه عدد من الصناديق و تطوير عمل الصناديق الفلاحية الموجودة التي أصبحت تدعم الاستثمارات الفلاحية و كذا تدعيم التنمية الفلاحية و الريفية حسب مختلف المناطق. [1]

3- البنية الأساسية في المناطق الريفية و مناطق الإنتاج الزراعي :

تعتبر البنية الأساسية من مقومات الاستثمار الزراعي خاصة في المناطق الريفية و مناطق تواجد الإنتاج الزراعي الكبير, غير أن هذه البنيات الأساسية قليلة عبر التراب الوطني, مما دفع الدولة للاستثمار في هذا المجال لتوفير المياه عن طريق بناء السدود و الحوافز المائية و حفر الآبار و انشاء الطرق و ايصال الكهرباء إلى الأرياف و مناطق الإنتاج الزراعي و تشجيع الاستثمار باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق و الولايات التي تتوفر على امكانيات البنية الأساسية للإنتاج الفلاحي .[2]

4- المؤسسات العاملةفي مجال تطوير الاستثمار الفلاحي :

بهدف تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية و تشجيع الاستثمارات و تحفيزها أنشأت وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية و الريفية مجموعة من الهيئات و المؤسسات العاملة بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في المجال الفلاحي تعمل على تشجيع و تحفيز الاستثمارات الفلاحية بهدف

[1] منصوري الزين, آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر سنة 2005-2006 ص 18

[2] فاروق سحنون ، المرجع السابق ، ص 25

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجسيد سياسة الدولة الهادفة إلى تنمية و تطوير الاستثمار الفلاحي الخاص المحلي أو الأجنبي و من أهم هذه المؤسسات نجد :[1]

1.4 الوكالة العامة للاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:[2]

تهدف إلى توسيع الإنتاجية عن طريق استصلاح الاراضي و ترقية المقاولات الفلاحية في الجنوب التي تقوم بتهيئة البنية التحتية الملائمة للمستثمرين في المناطق المعينة.

2.4 المديرية الجهوية للمصالح الفلاحية :

و هي مديريات التابعة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية تساند و تدعم بكل امكانياتها المستثمرين و ذلك بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي.

3.4- المعاهد التقنية :

تساعد الفلاحين و المستثمرين في الميدان الزراعي و في تربية الحيوانات من خلال توعيتهم و اطلاعهم على كيفية تربية و حماية حيواناتهم و حقولهم إلى جانب اعلامهم بتقنيات الري الحديثة بارشادهم بضرورة مواكبة التقدم العلمي في هذا المجال.

4.4- الصناديق الفلاحية:

بهدف إعطاء دفعة جديدة للتنمية الفلاحية و الريفية و تشجيع الاستثمارات الخاصة و تحفيزها, أنشأت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مجموعة من الصناديق الفلاحية تعمل على دعم الفلاحين و المزارعين و العاملين في المجال الفلاحي و تقديم لهم كافة الخدمات و التسهيلات الضرورية لتطوير استثماراتهم في جميع الفروع الفلاحية سواءا النباتية منها ظاو الحيوانية و دعم تنمية المناطق الريفية و كذا دعم تنميو القطاع الصناعي الفلاحي من خلال دعم الاستثمار في الصناعات الغذائية .

و على مستوى الوطني تم انشاء وكالة ترقية الاستثمار و التي تحولت في سنة 2001 إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار , تعمل على مساعدة المستثمرين المحليين و الأجانب في الإجراءات المطلوبة لانجاز مشاريعهم في أحسن الظروف و في أقل مدة زمنية ممكنة.[1]

---

[1]. محمد غردي , مرجع سابق ص 96-97-98 .

[2].منصوري الزين , المرجع السابق، ص 95

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و عليه يأخذ الاستثمار الزراعي نفس مفهوم الاستثمار عن مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن الاستثمار في القطاع الزراعي له خصائص و متطلبات تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الأخرى و قد عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر تطورات هامة مع بداية مطلع التسعينات حيث تبنت فيه الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية من خلال توجهها إلى الاقتصاد السوق و تطبيق الهيكلي.

المبحث الثاني : سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر.

تميزت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر بمرحلتين أساسيتين تماشيا مع التحولات التي عرفها القطاع الاقتصادي الوطني من النظام الاشتراكي الذي تسير فيه الدولة كل دواليب الإنتاج إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص و يبقى دور الدولة القيام بتوفير البنية الأساسية و دعم القطاعات الاستراتيجية. [2]

المطلب الأول: تطور سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر .

اعتمدت الجزائر في سياسة الدعم الفلاحي في السبعينات و ذلك بتبنيها نظام اقتصاد السوق القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج .

1- سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 1990:

تميزت هذه المرحلة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم من خلالها تحديد حجم الانفاق لكل قطاع إداريا و مركزيا و أثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي عدة إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية و من خلال هذه المراحل من التسيير القطاع الزراعي كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة و كان الإتفاق يتم على أساس مخططات زراعية .

كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و خاصة في المجال الزراعي حيث كان يقدم له جحم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام و هذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم الأسعار عوامل الإنتاج و دعم أسعار المنتجات الزراعية بالإضافة إلى دعم توجيه الاستثمار و دعم عمليات الاستصلاح . [3]

---

[1].محمد غردي , المرجع السابق ص 99

[2]زبيري رابح , الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , الجزائر 1996, ص 201.

[3]بولحبال نادية , المرجع السابق ص 54.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1.1 دعم أسعار عوامل الإنتاج:

فقد حضي هذا النوع من الدعم باهتمام من قبل الدولة منذ سنة 1970, الذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الزراعيين بأسعار دون أسعار تكلفتها الفارق يدفع من خزينة الدولة, و استمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في جويلية 1989 لتعرف الأسعار بعدها انتقال إلى أسعار حقيقية و كانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الإنتاج.[1]

2.1 دعم أسعار المنتجات الزراعية:

يتمثل هذا النوع من الدعم في دعم المنتجات الزراعية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة امكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات.[2]

3.1 دعم توجيه الاستثمار:

عرف هذا النوع من الدعم بداية الإصلاح 1982 , حينما تولى البنك الفلاحة و التنمية الريفية تمويل القطاع , فكان يتم دعم و توجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي **من** 50 **ألف دينار جزائري إلى** 250 **ألف دينار جزائري** , و ربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع و طبيعته إذ أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 90% , 70%, 50% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها 100 **ألف دينار جزائري** , 500 **ألف دينار جزائري** و أكثر من 500 **ألف دينار جزائري** على الترتيب.[3]

4.1 دعم عمليات الإصلاح:

بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها إطار القانون 83-18 [4]المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح من طرف البنك من المواد الخزينة العامة للدولة, التي وضعت تحت تصرف المستصلحين مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض و طويلة الأجل و لمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل و بمعدلات فائدة 2.5 % و 3.5 % على الترتيب .

---

[1]بولحبال نادية , المرجع السابق ص 55

[2]زبيري رابح , المرجع السابق, ص 201.

[3]زبيري رابح , المرجع نفسه, ص 202.

[4]التشاور الوطني حول الفلاحة تقرير اللجنة 3 , نادي الصنوبر الجزائر أيام 11 -12-13 ماي 1992.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن تقديم هذه الأشكال من الدعم بالإضافة إلى كل القروض التي كان يتحصل عليها القطاع و خاصة المقدمة للتعاونيات الفلاحية ثم المزارع الفلاحية الإشتراكية كانت مغطاة بالكامل من طرف الخزينة العامة للدولة و التي بلغت قيمتها خلال فترة 1966-1987 مبلغ 50 دينار جزائري كما بلغ مجمل ديون القطاع منذ إعادة تنظيم .[1]

القطاع العام تجاه بنك الفلاحة و التنمية الريفية على المزارع 5 مليار دينار جزائري.

2- سياسة دعم الفلاحي في الجزائر خلال فترة (1990-1999):

تميزت هذه المرحلة لاتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية و ارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى النسبة 80% من الموارد الآتية من الصادرات و وصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993م , كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق الإضافة إلى تطبيق شروط صندوقالنقد الدولي حول التصحيح الهيكلي كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى :[2]

– تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية و مستلزمات الإنتاج الزراعي و إلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج سنة 1991 و ربط دخول المنتجين بالإنتاج و الإعتماد على القواعد المنافسة التي تؤدي إلى زيادة المرونة عرض الّإنتاج في الفترة الطويلة و بالتالي تصحيح الاختلالات السياسية السعرية للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج التوزيع.

– تحرير أغلب الأسعار المحلية و رفع معظم ضوابط الأسعار و إلغاء معظم بنود الدعم و الضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من ستة 1994 مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية في حين بقيت الضوابط قائمة فقط على ثلاث مواد غذائية أساسية هي : الدقيق , الحليب و منتجات الطاقة.

---

[1] غربي محمد , المرجع السابق ص 128.

[2] .رجراج محمد ,آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية ,أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1999 ص 70

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: مؤسسات الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية الريفية .

قامت الدولة الجزائرية بانشاء مجموعة من المؤسسات و ذلك من أجل دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية و كذا العمل على ترقية و نمو القطاع الزراعي و ذلك من خلال مخططات تنموية الريفية.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي و ذلك بتمكين السكان من جلب المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها و تحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني و الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و ذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة .[1]

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:[2]

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح الزراعة الأشجار المثمرة و تربية المواشي ...
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة طاقة الأنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي .و يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات الآتية :
  - تكييف الأنظمة للإنتاج .
  - المحافظة على الموارد الحيوانية و النباتية و تطويرها.
  - تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية .
  - مكافحة التصحر .

[1] فوزية غربي , الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي , المرجع السابق ص 142.
[2] سلطانة كتفي المرجع السابق ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق أهداف مبرمجة و هذا من خلال القيام بعمليات الدعم و التحفيز لهذه المشاريع المتمثلة فيما يلي: [1]

1.2 دعم تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على دعم خاص و ملائم و على مشاركة الفلاحين باغتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآتية أو أعلى مدى متوسط.

2.2 دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج و رفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية للمحافظة على الموارد الوراثية و بالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و على نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل على مدى المتوسط االفلاحين و من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز مشاريع و برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية .[2]

3.2 دعم استصلاح الأراضي عن طريق لامتياز:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المحدد كيفيات منح قطع الأراضي من أملاك وطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية و الجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق و العمل على استرجاع التوازن البيئي.[3]

و قد عرفت سياسة الدعم الزراعي في الجزائر في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2005 تطورات في أشكال الدعم و هذا بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم و انشاء صناديق فلاحية جديدة و فتح حسابات في صناديق موجودة و هذه الصناديق هي:

---

[1] عمارة أمال , المرجع السابق ص 95.

[2] سلطانة كتفي المرجع السابق ص 8

[3] محمد غردي , المرجع السابق ص 137.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)

تم انشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302 و يتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية [1]فقط و المتمثلة في :[2]

- تنمية الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية.
- تثمين الإنتاج الفلاحي و تخزينه و تصديره.
- عمليات تتطوير الري الفلاحي .
- حماية الثروة الحيوانية و النباتية و تثمينها.
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة .

حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب المئوية من تكلفة المشروع الاستثماري بالإضافة إلى رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم و هو ما سنتطرق إليه :

1.1 عدم تكثيف الإنتاج الحيواني :

عرف هذا القطاع تغيير في نظام الدعم الخاص به حيث خصص لدعم تنمية الإنتاج و الإنتاجية في المناطق الأولى ذات الكثافة في الإنتاج بمبلغ 8000 دج/ للهكتار و 7500 دج/للهكتار كحد أقصى للشعير و الخرطال معا و هذا الدعم موزع بشكل التالي: 2000 دج للهكتار للحرث العميق و 2000دج/ للهكتار للأسمدة و 2000 دج/للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة .[3]

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 26 يوليو 2005 ص 08.

[2]الجريدة الرسمية العدد 44.المؤرخ في 8 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006 ص 23-24-25.

[3]محمد غردي , المرجع السابق ص 155.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2.1 دعم زراعة البطاطا:

لم يعرف دعم إنتاج البطاطا تغييرا كبيرا ما عدا عملية الغرس في البيوت المحمية حيث أصبح الدعم كالآتي:[1]

-دعم ثراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا بمبلغ 100.000دج بشرط أن يكون هذا الأخير مالك أو مستغل لقطعة أرض تفوق 5 هكتارات.

-في حالة الغرس في بيوت المحمية فالدعم يكون على النحو الآتي: 300دج/كم^2 للبيوت المحمية على أقل مساحة 1000 م^2 و الحد الأقصى 4000م^2 و دعم أقصى 1.200.000دج للاستغلال أما البيوت النفقية فتدعم ب 15000دج للنفق ذو 400م^2 و الحد الأقصى للدعم 05 أنفاق الاستغلال .[2]

3.1: دعم الحمضيات و الأشجار المثمرة .

بالنسبة للحمضيات لم يأتي الإصلاح بأي تغيير كبير ما عدا تخفيض دعم نزع الأشجار و الجذور إلى 140دج/للشجرة و دعم اقتناء الشتلات ب 60دج/للشتلة و حد أقصى 300 شتلة /للهكتار و دعم مكافحة الإصابة ب némathode بحد أقصى 2500دج/ للهكتار.[3]

2- صندوق الوطني للضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPD):

أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05/05 مؤرخ في 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 و فتح له حسابات التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط الإنتاج الفلاحي , و يقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أفريل 2006 في مادته الثالثة و المتمثلة في الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحون و المربون بصفة فردية و المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية وفق ما يلي:[4]

---

[1] محمد غردي , المرجع السابق ص 156.

[2] محمد غردي , المرجع نفسه ص 156

[3] محمد غردي , المرجع نفسه ص 161-162

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 44 بتاريخ 08 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006 ص 27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1.1 دعم إنتاج الحبوب:

يتم دعم و إنتاج و رفع إنتاجية الحبوب من خلال: [1]

-تقديم منحة للإنتاج الحبوب ب 2200دج/للقنطار للقمح الصلب و 1900دج/للقنطار للقمح اللين عند تقديم الإنتاج إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة (ENCC) .

-منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير و الخرطال 1000دج/ للقنطار مرتبطة بالكمية التي تحصل على شهادة الاعتماد من طرف المركز الوطني للمراقبة و التصديق على البذور (CNCC) .

-منحة ضبط التخزين في التبريد البطاطا الموجهة للاستهلاك 1.80دج/كغ للبطاطا الموضبة في الأكياس الشباكية و 1.50دج/كلغ للبطاطا غير الموضبة.

2.1: دعم الطماطم الصناعية :

يتمثل دعم الطماطم الصناعية في :[2]

-منحة الإنتاج 2دج/للكغ لكل منتج يوقع على اتفاق مع محلول الطماطم مؤشر عليه من CAW و DSA.

-منحة تحويل الطماطم .5دج/للكلغ , بشرط أن يوقع محول الطماطم على اتفاق يلتزم فيه تحويل 100% من الطماطم الصناعية على المستوى الوطني من 1 جويلية إلى نهاية سبتمبر.

إن دعم الفروع و الأنشطة الفلاحية جعل الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة في الحساب الخاص لهذا الصندوق بالخزينة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] محمد غردي, المرجع السابق ص 163.

[2] محمد غردي, المرجع السابق ص163

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجه لحساب التخصيص الخاص رقم 121 -302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2005-2009.الوحدة:مليون دج.[1]

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مخصصات ميزانية الدولة	8500	0.00	8500	12000	3000
رصيد بداية كل سنة	0.00	8500	0.00	2500	9000
مجموع مخصصات كل سنة	8500	8500	8500	14500	12000
مدفوعات الحقيقية للدعم من طرف BADR-CNMA	0.00	8500	6000	5500	9914.5
رصيد نهاية السنة	8500	0.00	2500	9000	2085.5

من الجدول نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق في حساب التخصيص الخاص بالخزينة عرف ثبات في السنوات 2005-2006-2007 بمبلغ 8500 دج لكل سنة [1]

غير أن هذا المبلغ عرف ارتفاعا في سنتي 2008-2009 و هذا راجع إلى زيادة مخصصات ميزانية الدولة سنة 2008 إلى 12000م دج عوض عن 8500م دج للسنوات السابقة أما سنة 2009 طهو راجع إلى تحويل رصيد نهاية سنة 2008 له و المقدر ب 9000 م دج و يعود سبب الزيادة في مخصصات الميزانية الدولة لسنة 2008 خاصة تطبيق الأسعار الجديدة في دعم الحبوب التي انتقلت من 570دج/للقنطار إلى بالنسبة للقمح الصلب و 770 دج /للقنطار إلى 1900 دج/ للقنطار بالنسبة للقمح اللين و من جهة أخرى نلاحظ أن المدفوعات الحقيقية للصندوق من طرف CNMA و BADR عرفت تذبذبا من سنة لأخرى بسببه أن مبالغ الدعم تقدم بعد الإنتاج الذي يعرف تغيير من سنة لأخرى مما جعل رصيد نهاية السنة 2009 يصل 2085.5 مليون دج.[2]

[1] محمد غردي , المرجع نفسه ص 164

[2] محمد غردي , المرجع نفسه ص 164

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3 تطور دعم الصناديق الأخرى المنشأة في إطار PNRDA:

عرفت هذه هذه الصناديق تطورات في تقديم أشكال من الدعم و أهداف التنمية الفلاحية التي عرفت برامج تنموية جديدة بداية من 2007 مرتبطة خاصة بالمناطق الصحراوية و مناطق الهضاب العليا.[1]

1.1 : تطور دعم الصندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخه في 2006/11/04 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب و أخرى خاصة بالهضاب العليا و يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف و تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي و هذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي و من أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروعا في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 109-302 الذي عنوانه " **صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب** " و هما حساب التخصيص خاص بالجنوب 001-109-302 و الحساب 002-109-302 الخاص بالهضاب العليا , و الجدول التالي يبين تطور حجم المخصصات المالية لهذين الحسابين في ميزانية الدولة خلال فترة 2008-2009.

[1] محمد غردي , المرجع نفسه ص 166

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب للبرنامج الخاص بالجنوب و البرنامج الخاص بالهضاب العليا في حساب التخصيص رقم 001-109 . 002-302 . 109-302 و مدفوعاته الحقيقية خلال فترة 2007-2009 .

الوحدة : مليون /دج

السنوات	مخصصات ميزانية الدولة		رصيد بداية كل سنة		مجموع مخصصات الحسابين		المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA		رصيد نهاية كل سنة	
	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا
2007	294	6141	0.00	0.00	294	6141	0.00	0.00	294	6141
2008	18	3617	294	6141	475	9758	200	500	275	9258
2009	132	250	275	9258	407	9508	0.00	1000	407	8508
المجموع	607	10008	/	/	/	/	200	1500	407	8508

من الجدول نلاحظ أن هناك ضعف كبير في استخدام المخصصات المالية لهذين الحسابين من طرف الهيئات المعتمدة بصرف هذه المبالغ , فبالنسبة لحساب التخصيص الخاص ببرامج الجنوب نجد أنه خلال ثلاث سنوات لم يصرف منه سوى 200 مليون دج , رغم أنه خصصت له الدولة في نفس الفترة 609 مليون دج[1], و هو ما يمثل نسبة استخدام 32.9% أما بالنسبة لحساب التخصيص الخاص بالهضاب العليا فنجد أنه صرف من حسابه 1500 مليون دج خلال نفس الفترة , رغم أنه خصصت له الدولة 10008 مليون دج لنفس الفترة.

[1]المرجع السابق ص 167

و هو ما يمثل نسبة الاستخدام 15% هذا أدى إلى ارتفاع الأرصدة نهاية السنة لكل من الحسابين و التي تحول إلى السنة المقبلة مما يزيد من مجموع مخصصات الحسابين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: تطور دعم الصندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

عرف هذا الصندوق تطورا و ذلك من خلال التعليمة الوزارية المشتركة رقم 39 المؤرخة في 2006/11/04التي أعطت الأمر بفتح حسابات فرعية في هذا الصندوق و هي حساب التخصيص الخاص بالخزينة 005-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز, و حساب التخصيص الخاص بالخزينة 006-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز و حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 007-111-302 و الذي عنوانه برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا و نهدف هذه البرامج إلى :

-توسيع الرقعة الفلاحية و نوعية التربة و توفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار و تهيئتها و انجاز قنوات نقل المياه.

-دعم المحافظة على الوسط الريفي و الصحراوي من كل العوامل الطبيعية و البشرية التي تهدده و ذلك عن طريق غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة , تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة.

-تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة و تطوير و تحسين العقار و تطوير الثروات الغابية و حمايتها مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

نلخص أن سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مرت بمرحلتين هما المرحلة الأولى قبل سنة 1990 بتطبيق النظام الاشتراكي و تميزت هذه المرحلة بتهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ثم المرحلة الثانية (1990-1999) و ذلك باتباعها حملة من التصحيحات في المسار الاقتصادي من خلال التحول إلى اقتصاد السوق[1] كما عرف القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة لدعم القطاع الزراعي و توجيهه من خلال مساعدات و إعانات التي تمنحها الدولة من خلالها للقطاع.

[1] احمد غردي المرجع السابق ص 170

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث :ترقية الصناعات الغذائية .

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة , حيث تأتي أهميته في كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي و الدخل القومي كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي , كما له أهمية أساسية غي علاقته المباشرة بانتاج الغذاء في شكله الخام و يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها .كما يلعب القطاع الصناعي دورا رئيسيا في التنميةى و التطور الاقتصادي , فهو الأساس في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين , و توفير فرص العمل .[1]

المطلب الأول : مفهوم الصناعة الغذائية أهميتها و خصائصها .

1)- تعد الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية الهامة , و من الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للانسان و تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية و على هذا الأساس يمكننا أن نعرف الصناعة الغذائية على أنها :

" الصناعة الغذائية هي فرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا للمواصفات محددة , لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل و الحفظ و التكييف و الاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للاستهلاك الذي يرفضها التطور الحضاري[2]

" كما تعرف الصناعة الغذائية أيضا على أنها مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي, و هي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كما التوزيع الغذائي.[3]

2)- خصائص الصناعة الغذائية :

تمتاز الصناعة الغذائية بحملة من الخصائص أهمها مايلي: [1]

---

[1]أحمد مصنوعة استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الملتقى الدولي التاسع.الشلف. 23-24 نوفمبر 2014 ص 6-7

[2]أنعام قرشي الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع و تحقيق الأمن الغذائي , مجلة آفاق اقتصادية مجلد 28 عدد 109. 2007 ص 109

[3]أيمن مزاهرة , الصناعات الغذائية , جامعة البلقان التطبيقية دار الشروق للنشر و التوزيع عمان 2009ص 13

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد بسيطة و غيرها .
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى بالسلسة الغذائية .
- تتميز مخرجا لها بالتنوع و التطور لأنها تعكس تنوع و تطور احتياجات المستهلكين و رغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد حيث يكون أساس التنافس القائم على أصول مختلفة (الأسعار , العلامات التجارية ....) .
- تعتبر الصناعة الغذائية مصدر الأمن الغذائي لأي دولة من خلال توفير السلع الضرورية .
- تؤدي الصناعة الغذائية إلى ازدهار الزراعة بما لها من علاقة وثيقة معها .
- إضافة إلى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات الصناعات الغذائية.[2]

3- أهمية الصناعة الغذائية :

يساهم تطوير الصناعة الغذائية في الانجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات باختلاف توجهاتها , ألا و هو تحسين المستوى المعيشي للمواطن فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي و الاقتصاد [1] لذلك فالصناعة الغذائية تكتسي أهمية اقتصادية و اجتماعية كبيرة يمكن ايجازها في :[3]

أ- تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم و الكيف المناسب و في الوقت المناسب .

---

[1] ميلود زيد الخير , إشكالية الجودة كمحور التنافسية المؤسسات الصناعة الغذائية, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر سنة 2008,ص 204 .

[2] عبد الرازق فوزي, الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي (حالة الجزائر) ,أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر , الجزائر سنة 2007 ص 32 .

[3] أيمن مزاهرة , المرجع نفسه ص 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها .

ت- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة و صحية .

ث- الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية.

ج- تسهيل فرص المستهلك في اشباع حاجاته الاستهلاكية و ذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تناسب تفضيلاته.

ح- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية

أو الفيتامينات المغذية .

خ- المساهمة في ترقية منظومة الانتاج الحديث و ذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.

كما تلعب الصناعات الغذائية دورا فعالا في معالجة الفجوة الزمنية بين الانتاج و الاستهلاك حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها بصفة سنوية .[1]

كما تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة.

و بذلك تحتل الصناعات الغذائية أهمية خاصة حيث تعتبر قطاعا مهما في توفير فرص العمل لشريحة واسعة من السكان و كذا تحقيق معدلات نمو مستمرة في جل الجول, كما أنها تعتبر كملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي بما تقدم من خدمات ترتكز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجات المستهلك من جهة و محاولة التصدير إلى الأسواق الخارجية من جهة أخرى.[2]

[1] أيمن مزاهرة , المرجع السابق ص 16.

[2] عبد الوهاب عبيدات . واقع الصناعات الغذائية و آفاق تطورها في الجزائر , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ص 102.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فمثلا : في الجزائر تحتل الصناعات الغذائية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري و تأتي أهميته في كونه يعد أحد فروع الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي .كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي, و كذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.[1]

المطلب الثاني: واقع قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر و أهم العوائق التي تواجهه.

إن واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لا يزال لم يحقق المستوى المطلوب في تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين و تحقيق الأمن الغذائي مما يستوجب و ضع سياسات اقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع و القطاعات التي لها علاقة بالأمن الغذائي.[2]

1- واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر :

إن هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بكثرة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ذات الطابع الخاص و هذا في جميع القطاعات المكونة للنشاط و ترتكز أساسا على المطاحن , انتاج الحليب, تعبئة و تغليف المواد الغذائية , المشروبات الغازية و المعدنية .... في دراسة خاصة للوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار L'ANDI خلال فترة 1994-2000 فغن نشاط مؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدر في خمس نشاطات على غرار المخابر 27.5 % المطاحن 13.5 %إنتاج الحليب 12.8 % تعبئة المواد الغذائية 8.5 % , المشروبات الغازية 7%.

كما تشير أن الهيكل الديموغرافي وديناميكية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر تبقى صعبة الحصر

[1] كنية عبد الحفيظ , مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بالجزائر سنة 2012

[2] د.رزقين عبود ، فوزي عبدالرزاق ، إشكالية الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر 2014/06/05، العدد 01

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و هذا الضعف و نقص الاحصائيات لهذا القطاع,رغم أن الوزارة الوصية قدمت توصيات من أجل تحسين و تقييم نظام المعلومات خلال الجلسات الوطنية حول المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر خلال فترة 14 و 15 جانفي 2004 .

و قد بلغ عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية سنة 2012 ب 16058 مؤسسة أي بزيادة قدرها 23 % عن سنة 2008 التي بلغ عدد المؤسسات بها 13060 مؤسسة .

و حسب الغرفة الوطنية للحرف و المهن فإن فرع الصناعات الغذائية يضم المؤسسات الحرفية التي قدر عددها حسب نفس التقرير ب 26000 مؤسسة , و فيما يخص الاستثمار في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لقطاع الصناعات الغذائية فإن وكالة الاستثمار L'ANDI سجلت سنة 2010 استثمار 19872 مليون دينار جزائري و المصرح به في المجال الفلاحي هذه الأرقام انخفضت ب 38 % مقارنة بسنة 2009 حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار L'ANDI و تم انشاء 744 وظيفة عمل وظيفة و هذا بانخفاض قدره 2 % عن سنة 2009 سجلت الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الشباب L'ANSE انشاء 10500 مؤسسة تنشيط في المجال الفلاحي باستثمار قدره 10966 مليون دج سنة 2009.[1]

كما أن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لازالت محل طلب من طرف المستثمرين و هذا يرجع إلى طبيعة السوق الوطنية التي تتميز بطلب متزايد على السلع الغذائية و بالخصوص ذات الاستهلاك الواسع رغم الصعوبات و العوائق التي تواجه مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية .

و على العموم فإن الصناعة الغذائية في الجزائر تتنوع بين عدد من الفروع و تتمثل أهمها في :[2]

أ- فرع المطاحن:

يقيم هذا الفرع السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات انتاج مواد موجهة الاستهلاك النهائي.

[1] أ. بوسعين تسعديت ، عروب روتيبة ، الإستراتيجية الجديدة في الجزائر إستمرارية أم قطيعة ، مداخلة بعنوان تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الصناعة و دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر

[2] أحمد مصنوعة , المرجع نفسه ص 11-12

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الانتاج نظرا لتعدد الوحدات الانتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على 80 مطحنة , أو مملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة , و قد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل, و يكفي لابراز ذلك أن القدرات الحالية للتحويل تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل في سنة 1998 و هذا ما يؤكد على أن هذا القطاع يحقق نتائج إيجابية و يساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع تطوير الصناعة الغذائية .

ب - فرع الزيوت:

شهد انتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة و ذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص الاستثمار في هذا الفرع و لكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الانتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب .

ج - فرع السكر :

يعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة نظرا لخصوصية, المواد الأولية الضرورية لانتاجه حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل مضاربة الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية و فيما يتعلق بإنتاج السكر فإن القطاع الخاص يلعب دور كبير في تموين السوق الوطني حيث وصل إنتاج مؤسسة " سيفيتال" حوالي 500.000 طن سنويا سنة 2004, في حين بلغ إنتاج القطاع العام في نفس السنة حوالي 250.000 طن و رغم أن قدرات الإنتاج الوطني تبدو كبيرة إلا أنها لا تغطي حجم الطلب الوطني حيث بلغت نسبة العجز في هذا الفرع حوالي 25 % و من المحتمل أن تزيد نسبة العجز نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة الاستهلاكية الحيوية.[1]

2. الصناعة الغذائية في ظل برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2014/2019:

[1] أحمد مصنوعة , المرجع نفسه ص 11-12

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي الجديد الذي أعد لإنعاش الإقتصاد الوطني إلى غاية 2019 ، بإنفاق 100 مليار دولار على مشاريع إستصلاح فلاحي و كدا توفير الموارد المائية و تطوير القطاع السياحي

و الصناعة الغذائية ، كما تم إعداد مخطط تنموي جديد 2014 /2019 الذي يشمل التركيز على القطاعات المهمة هي : الفلاحة ، الموارد المائية ، السياحة ، الصناعة الغذائية بالإضافة إلى قطاع السكن .

و الهدف من برنامج تطوير الصناعة الغذائية هو إمكانية دخول الجزائر إلى بعض الأسواق الجديدة في الدول الإفريقية و تطوير المواد الغذائية و صناعة الجلود و الصوف مع ما تتوفر عليه بلادنا من ثروة في هذا المجال.

3-عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

يواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كغيره من القطاعات الصناعية مجموعة من العوائق أهمها: [1]

1.3 زيادة الواردات على حساب الصادرات:

نتيجة لسياسات الدولة في الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية أدى إلى دخول السلع الأجنبية بالأسواق الجزائرية مما أثر سلبا على القدرة التنافسية للإنتاج الوطني عن السلع .

2.3اتساع ظاهرتي التهريب و الإغراق في السوق الجزائرية .

3.3افتقاد الاقتصاد الجزائري إلى استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية.

4.3 الإفتقار إلى بنية تحتية صناعية ملائمة .

5.3عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل البنية الأساسية لتطوير القطاع الصناعي مثل :**القطاع الزراعي**.

6.3عدم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعات الأغذية المختلفة .

7.3عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث و التطوير الصناعي .

[1] ميلود زيد الخير , المرجع السابق صفحة 236.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8.3الغش في السلع المحلية :

حيث توجد العديد من السلع الوطنية التي تعاني من الغش و عدم مطابقتها للموصفات و المقاييس الدولية , و إن كانت ليس كل السلع تعاني من الغش فهناك سلع محلية ذات جودة عالية و حائزة على شهادة الجودة (ISE) .

9.3 تعتبر الصناعات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن المؤسسات قطاع الصناعات الغذائية طاقة كاملة للنمو و التأقلم مع القطاع الزراعي حيث تمثل هذه الأخيرة هياكل اقتصادية و مالية حساسة و رغم انشاء وكالات وطنية مختلفة من أجل ترقية و تطوير هذه الصناعات إلا أنها لم تسمح بتطور ملحوظ حيث واجهت عوامل عديدة. [1] تتكاثف للوقوف وجه تطورها و نموها في ظل المنافسة غير المتوازنة مع الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الوطني و يمكن حصر هذه التحديات التي واجهت هذه الصناعات في : [2]

-ممارسة النشاط التجاري للسوق الموازية كان له أثر بالغ على تطور هذه الصناعات .

-عدم مرونة المحيط المؤسساتي الذي كان من المفروض أن يكون في خدمة هذه الصناعات و ذلك من خلال : غياب سياسة التكوين , صعوبة الحصول على العقار الصناعي بالإضافة إلى الضغط الجبائي

و التكاليف الاجتماعية و ضعف معاهد البحث .

و على العموم لا يمكن للدولة أن تترك هذا الفرع من الصناعات الغذائية , نظرا لما يحتله القطاع من مكانة استراتيجية في الاقتصاد الوطني و هذا من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع, و هذا إذا أخذنا بعض المؤشرات الاستهلاك على سبيل المثال فغن احتياجات الفرد الجزائري من القمح هو 200 كغ و 28 كغ من السكر و 13 كغ من الزيت و 110 لتر من الحليب هذا للمواطن خلال سنة 2011 حسب وزارة الفلاحة .

و هذا ما يفسر أن الجزائر من العشر الأوائل من حيث استيراد المواد الغذائية المختلفة , كما أن الصناعات الغذائية في الجزائر لا تزال حاضرة بكميات قليلة و أن الجهاز الانتاجي و التحويل دون المستوى وفير و كافي لتغطية الطلب الوطني.

[1] ميلود زيد الخير ، مرجع سابق ، ص 236 .

[2] محمد غردي ، مرجع سابق ، ص 168 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و رغم أن الدولة تدخلت لإعادة تأهيل هذه الصناعات من خلال الإسراع في تنمية قطاع الصناعات الغذائية من خلال مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا من خلال الحث و تحفيز الاستثمار و تأهيل المؤسسات و محاولة تسهيل استيراد تجهيزات لإنتاج بخصوص هذا القطاع.[1]

مما سبق عرضه في هذا المبحث نخلص أن الصناعة الغذائية لها مكانة متميزة بين الفروع الاقتصادية الأخرى مما يرشحها مستقبلا للعب دور حيوي في تحريك الفروع الصناعية الأخرى.

كما أن قطاع الصناعة الغذائية يرتبط بالدرجة الأولى بالقطاع الفلاحي و النهوض بهذا القطاع يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي , فقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مشتت و يجب التفكير في تنظيمه لذلك يتعين على الحكومة الجزائرية الالتزام بوضع سياسات جديدة لتوسيع منتجات الصناعة الغذائية ووضع استراتيجية شاملة للنهوض بالتصنيع الزراعي في كافة مراحل التصنيع.

[1] ميلود زيد الخير ، مرجع نفسه ، ص 237 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثالث:

إن الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي بالجزائر يتطلب العمل على تقصي الحقائق من خلال مدى مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق حد معين من الاكتفاء الذاتي، فإذا كانت السياسة الزراعية عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على الندى القريب أو البعيد، فهي تتباين من منطقة لأخرى

و من فترة زمنية إلى غيرها ، كما أن هذه الأخيرة تتجسد في منظومة متكاملة من الإجراءات تضعها الدولة بغية تحقيق أهدافها و غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي .

و تشمل السياسات الزراعية على مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بسياسة الإستثمار

و التمويل و بعضها الآخر بسياسات الأسعار و الضرائب و كلها تعتبر مكونات

و عناصر لهذه السياسات كما ينظر للإستثمار الفلاحي على أنه أحد أهم أنواع الإستثمار اتلإرتباطه بتوفر موارد طبيعية و بشرية ذات إرتباط بالزراعة ، كما يرتكز الإستثمار الفلاحي على القوانين

و التشريعات و المؤسسات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي .

في حين عرفت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مرحلتين إنتهاجها النظام الاشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق ، كما تم إنشاء مؤسسات الدعم الفلاحي في ظل المخططات الوطنية للتنمية الريفية .

تعد الصناعةالغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية الهامة ، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان و تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعتبر الزراعة بالنسبة لجميع الدول الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. و نظرا لمحدودية الموارد الزراعية في الجزائر فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموي بأبعاده الثلاثة و الملاحظ أن أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يشهد تخلف نسبي , و ذلك بالرغم من الموارد الأرضية و البشرية و المائية و الفنية المتحة نسبيا.

و عليه أصبحت الجزائر تواجه تحديا خطيرا ذا أبعاد سياسية و اجتماعية و اقتصادية , يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي و الاعتماد المتزايد و المتسارع على المصادر الخارجية في تلبية احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية , و على هذا الأساس تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني باعتبار أن الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد و من ثم أصبح على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية و ذلك بتشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية .

كما تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للمواد الزراعية و الحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن و أي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك تؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج و الاستهلاك , و بالتالي قصور مثل هذه السياسة و لهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الاصلاحات الاقتصادية و غعادة هيكلة المؤسسات العامة و اتباع سياسات نقدية و تشجيع القطاع الخاص في مجال الإستثمار.

كما تسعى الجزائر إلى احداث تغييرات و تعديلات في السياسات الزراعية من خلال الإستعمال الرشيد للقدرات الطبيعية و ذلك عبر سياسات الدعم الفني و العلمي و الاقتصادي و المالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج.و بهذا يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية عموما و الجزائر خصوصا , خاصة ذات الامكانيات المحدودة و ذات الكثافة السكانية المرتفعة , كونه يتعلق بامكانية حصول أفراد المجتمع في جميع الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه عملهم و نشاطهم و صحتهم .

و لتحقيق الأمن الغذائي و السعي للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي و لن يتسنى ذلك إلا باتباع السياسة الزراعية مدروسة و حازمة و فعالة و تتميز بالاستمرارية و المتابعة .

و عليه يبقى التحدي الغذائي هاجسا , يشكل أكبر التحديات التي واجهت و تواجه الاقتصاد الجزائري الذي مازال عاجزا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان و تشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع و المصادر :

المصادر: القرآن الكريم سورة التوبة 105

قائمة المراجع :

1- الكتب :

1. البابا طلال, قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث في المنهج , الطبعة الثالثة , بيروت , دار الطبيعة للطباعة و النشر , 1986.
2. الناصر الناصر, الاقتصاد الزراعي , مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية سنة 1982-1983 .
3. بن أشكفو عبد اللطيف , تكون التخلف في الجزائر حدود الرأسمالية في الجزائر الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع , الجزائر.
4. بن أعراب عبد الكريم , السياسة الاقتصادية الجزائرية , قانون العلاقات التجارية الدولية , جامعة الموصل.
5. بهلول حسن , القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر , الجزائر الشركة الوطنية , للنشر و التوزيع 1976.
6. بهلول محمد قاسم , سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر , الجزء الأول , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1999.
7. بديع جميل قدو, سالم توفيق النجفي , التخطيط و السياسة الزراعية , العراق, جامعة الموصل.
8. خلف حمد الجبوري رقية , السياسات الزراعية و أثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية , لبنان, بيروت الطبعة الأولى , ماي 2012.
9. سالم النجفي, التنمية الاقتصادية الطبعة الثانية , سنة 1987.
10. سالم توفيق النجفي + عبد الرزاق عبد الحميد , السياسة الزراعية الاقتصادية , جامعة الموصل العراق.
11. عبد الحميد شريف عبد الرزاق, السياسات الاقتصادية الزراعية , أستاذ اقتصاد الزراعي المساعد, كلية الزراعة و الغابات , جامعة الموصل سنة 1990.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

12. غربي فوزية , الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر , مركز الدراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت 2010.
13. مزاهرة أيمن الصناعة الغذائية , جامعة البلقان التطبيقية , دار الشروق للنشر و التوزيع, عمان , سنة 2009.
14. مطر الداهري عبد الوهاب , الاقتصاد الزراعي , الطبعة الأولى , العراق , بغداد سنة 1980.
15. ملوك قناوي عزت . الأمن الغذائي العربي. المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين , الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي , القاهرة سبتمبر 2002.

2- الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 44, المؤرخ في جمادى الثانية 1427 ه الموافق ل 04 يوليو 2006.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 52, المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1426 ه الموافق ل 26 يوليو 2005.

3- مقالات:

1. بن عبد الحق , دور التسويق في تحسين الأمن الغذائي الاشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية , جامعة ورقلة الجزائر, عدد 09 سنة 2011 .
2. بو فامة مسكية , غربي فوزية أصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري و تأثيره على المناخ , مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة الجزائر العدد 15 سنة 2006.
3. حمدان عبد الكريم صالح, مقال الركن الأخضر للأمن الغذائي, الثلاثاء 22-07-2008.
4. رزقين عبود, فوزي عبد الرزاق اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر العدد 01-05-06-2014. .
5. قرشي أنعام و الصناعة الغذائية بدولة إمارات بين الواقع و تحقيق الأمن الغذائي , مجلة آفاق اقتصادية مجلد 28, عدد 109 سنة 2007

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1.2- دكتوراه:

1. حوشين أمال, اشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي , أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر ,2007.
2. رجراج محمد ,آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية و أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر سنة 1999.
3. زبيري رابح الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر 1996.
4. زيد الخير ميلود , اشكالية الجودة كمحور التنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية , أطروحة دكتوراه في علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر سنة 2008.
5. عبيدات عبد الوهاب. واقع الصناعة الغذائية و آفاق تطورها في الجزائر, أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة الجزائر.
6. غربي فوزية الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية , أطروحة الدكتوراه 2007-2008 .
7. غربي محمد. القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2012-2011 .
8. فوزي عبد الرزاق, الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي , دراسة حالة الجزائر , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , سنة 2006-2007.
9. لرقام جميلة , الأمن الغذائي في الوطن العربي, أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر سنة 2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

10. منصوري الزين . آليات تشجيع و قرفية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر سنة 2005.

2.2- **ماجستير** :

1. بولحبال نادية إشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر , سنة 2000.
2. حديد فاطمة , واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر, رسالة ماجستير في العلوم التجارية .كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , سعيدة .
3. سحنون فاروق , قياس أثر بعض المؤشرات الكمية على الاستثمارات الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر رسالة ماجيستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير , كلية العلوم الاقتصادية , سنة 2010.
4. عياش خديجة , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , دراسة الحالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007, رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , سنة 2010-2011 .
5. قصوري ريم , الأمن الغذائي و التنمية المستدامة , رسالة ماجستير شعبة الاقتصاد و التنمية .جامعة برج باجي مختار عنابة 2011-2011.
6. كنية عبد الحفيظ , مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر, رسالة كاجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر سنة 2012-2013.
7. كتفي سلطانة , تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسنطينة سنة 2005.
8. نور محمد أمين , دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة أبي بكر بلقايد .تلمسان , سنة 2012.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9. هاشمي الطيب , تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية , جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان سنة 2006.

3.2- ماستير:

1. بيضة سعدية , السياسة الفلاحية في الجزائر, برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة مذكرة ماستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , سعيدة سنة 2014-2015.
2. شيخي فوزية , سياسات الاستثمار في الجزائر بين جدلية القطاع العام و القطاع الخاص, مذكرة ماستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية , سعيدة سنة 2014-2015.
3. عمارة آمال, التنويع الاقتصادي كمقاربة للتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة الفترة 2000-2014 مذكرة ماستيرفي العلوم السياسية كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية , سعيدة سنة 2014-2015.
4. قدوري عامر , التنمية الريفية في الجزائر , دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية لولاية سعيدة , مذكرة ماستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية سنة 205-2016.

5- ملتقيات:

1. باشي محمد , القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح , جامعة الجزائر.
2. شرشار عبد القادر , سعود عمر, الفلاحة في الجزائر من ثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية 1963-2002.
3. مصنوعة أحمد , استدامة الأمن الغذائي في الون العربي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الملتقى الدولي التاسع الشلف 23-24 نوفمبر 2014.

6- مداخلات:

1. أبو سعين تسعين, عروب رتيبة , الاستراتيجية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة , كداخلة بعنوان تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7- التقارير:

1.التشاور الوطني حول الفلاحة, تقرير لجنة 3 نادي الصنوبر و الجزائر ,أيام 11-12-13 ماي 1999.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, مسودة الدستور الجزائري 2016.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,الميثاق طرابلس 1962 الجزائر : جبهة التحرير الوطني 1962.

8- مطبوعات جامعية:

1. شرابي عبد العزيز , الاقتصاد الجزائري مطبوعة بيداغوجية , جامعة قسنطينة, كلية العلوم الاقتصادية , موسم جامعي 2003-2004

9- المراجع باللغة الفرنسية :

1.Hersiabdelrahman : les mutations des structureagroire en algerie depuis 1962.OPU alger 1981.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الجداول :

الجدول رقم 01: إجمالي المياه السطحية و الجوفية و المخزون و المستثمر منها.ص27

المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه المخزنة	المياه المتجمدة
الموارد	المستثمر	الموارد	المستثمر		
13000	600	4200	29000	150000	7200

الجدول الثاني: مكانة اليد العاملة في القطاع الزراعي.ص29

	2000	2005	2006	2007	2008
السكان الريفيين (بالآلاف نسمة)	12.960	13.159	13.321	13.684	13.843
السكان الزراعيان (بالآلاف نسمة)	7.262	7.448	7.486	7.525	7.780
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (الدولار)	1822	5.741	5.484	4.573	4.989
الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)	0.34	0.53	0.45	0.34	0.30

مصدر : إعداد الباحثة ريم قصوري بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية التنمية الزراعية

الجدول الثالث :مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية)ص 150

السنة	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي	قيمة الناتج الزراعي الاجمالي	النسبة من اجمالي الناتج المحلي (%)
2003	68007.00	6589.00	9.69
2004	85007.00	8032.00	9.45
2005	102500.00	7866.00	7.67

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2006	117288.00	8812.00	7.51
2007	134143.00	10105.00	7.53
2008	170300.00	11197.00	6.57

الجدول الرابع: تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجه لحساب التخصص الخاص رقم 302-121 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي خلال فترة 2005-2009.ص 162

الوحدة : مليون/دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مخصصات ميزانية الدولة	8500	0.00	8500	12000	3000
رصيد بداية كل سنة	0.00	8500	0.00	2500	9000
مجموع مخصصات كل سنة	8500	8500	8500	14500	12000
مدفوعات الحقيقية للدعم من طرف BADR-CNMA	0.00	8500	6000	5500	9914.5
رصيد نهاية السنة	8500	0.00	2500	9000	2085.5

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 5: تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب للبرامج الخاصة بالجنوب و البرنامج الخاص بالهضاب العليا في حساب التخصيص رقم 001-109-302 و 002-109-302 و مدفوعاته الحقيقية خلال فترة 2007-2009.ص163

الوحدة : مليون /دج

السنوات	مخصصات ميزانية الدولة		رصيد بداية كل سنة		مجموع مخصصات الحسابين		المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA		رصيد نهاية كل سنة	
	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا	لبرنامج الخاص بالجنوب	لبرنامج الخاص بالهضاب العليا
2007	294	6141	0.00	0.00	294	6141	0.00	0.00	294	6141
2008	18	3617	294	6141	475	9758	200	500	275	9258
2009	132	250	275	9258	407	9508	0.00	1000	407	8508
المجموع	607	10008	/	/	/	/	200	1500	407	8508

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

المبحث الأول :ماهية الأمن الغذائي 9
المطلب الأول :مفهوم الأمن الغذائي أبعاده و مستوياته 9
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي 14
المطلب الثالث : مؤشرات الأزمة الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي..... 17
المبحث الثاني :ماهية السياسات الزراعية 20
المطلب الأول :السياسة الزراعية 28
المطلب الثاني :أهداف و أنواع السياسة الزراعية..... 32
المطلب الثالث : علاقة السياسة الزراعية ببعض المفاهيم الأخرى..... 36
خلاصة الفصل الأول..... 40
المطلب الأول: مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر (الموارد + الامكانيات) 44
المطلب الثاني: أهمية الزراعة في النصوص الرسمية (الدساتير و المواثيق و البرامج الحكومية)..... 52
المطلب الثالث :مكانة القطاع الزراعي في المخططات التنموية المتعددة 56
المبحث الثاني: تطور السياسات الزراعية في الجزائر 58
المطلب الأول:السياسة الزراعية في عهد النظام الاشتراكي (1962-1989) عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات زراعية اقتصادية كثيرة و متباينة. 58
المطلب الثاني : السياسة الزراعية في عهد النظام لاقتصاد السوق 64
المطلب الثالث : معوقات السياسة الزراعية في الجزائر 68
خاتمة الفصل الثاني: 73
المبحث الأول: ترقية الاستثمار الفلاحي 75
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي و خصائصه و أهميته. 75
المطلب الثاني : مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر..... 78
المبحث الثاني : سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر..... 81
المطلب الأول: تطور سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر 81
المطلب الثاني: مؤسسات الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية الريفية 84
المبحث الثالث :ترقية الصناعات الغذائية..... 93
المطلب الأول : مفهوم الصناعة الغذائية أهميتها و خصائصها..... 93
المطلب الثاني: واقع قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر و أهم العوائق التي تواجهه..... 96

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثالث.....102

قائمة المراجع و المصادر.....107

قائمة الجداول.....113

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com